İLAHİYAT
FAKÜLTESİ

U L U S L A R A R A S I
DÜZCELİ M. ZÂHİD KEVSERÎ
SEMPOZYUMU
24-25 Kasım 2007 Düzce/Türkiye
مؤتمر "محمد زاهد الكوثري" الدولي
INTERNATIONAL SYMPOSIUM ON
M. ZAHID KEVSERÎ

DÜZCE
BELEDİYESİ

ULUSLARARASI DÜZCELİ M. ZÂHİD KEVSERÎ SEMPOZYUMU BİLDİRİLERİ

24-25 Kasım 2007
DÜZCE

منهج الإمام محمد زاهد الكوثري في نقد الرجال

(Muhammed Zahid el-Kevserî'nin Cerh ve Ta'dildeki Metodu)

بقلم

محمد محمد عوّامة*

الحمد لله كما يحب ربنا ويرضى، الحمد لله الذي أقام للملة الحنيفية في كل عصر ومصر من يحمل رايتها ويؤدي أمانتها للأجيال اللاحقة بصدق وإخلاص، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، وجاهد في الله حقّ جهاده، وصلوات الله وسلاماته على آله وأصحابه وأتباعه، الناهلين من معينه، والسائرين على سَنَنه، إلى يوم الدين.

وبعد: فالشكر لله عز وجل أولاً وآخراً، ثم الشكر للسادة القائمين على تنظيم هذا المؤتمر الكريم، والدعوة إليه، لإحياء سيرة إمام من أئمة العلم والدين، الذين أخلصوا لله في حمل رسالة الإسلام في أخلاقهم وسلوكهم، وفي تبليغ هذا الدين للأجيال من بعده، رضي الله عنه وعن سائر علماء الإسلام.

وبعد ثانية: فعنوان كلمتي يا أيها السادة:

منهج الإمام محمد زاهد الكوثري في نقد الرجال

وهي مؤلفة من تمهيد، وبابين، وخلاصة، ثم اقتراح.

أما التمهيد ففيه:

1 ـ بيان معنى عنوان البحث: «المنهج» أولاً، ثم «النقد»، ثم بيان مرادي من «الرجال».

2 ـ والتعريف بإمامة الإمام الكوثري في هذا العلم.

الفِقْرة الأولى: معنى عنوان البحث:

أما «**المنهج**»: بفتح الميم ـ وهو الشائع ـ وكسرها: فهو الطريق الواضح، واستُحدِث منه كلمة (المنهج الدراسي) للخِطة المرسومة للعام الدراسي.

فيكون المراد: الطريق الواضح والمنهج المرسوم عند الإمام الكوثري في نقد الرجال.

و«**النقد**»: هو تمييز الشيء الرديء عن الشيء الجيد، يقال: نَقَد الدنانير والدراهم، إذا ميَّز رديئها عن جيدها، وليس المراد منه المعنى الشائع لكلمة (النقد) وهو: بيان الخطأ والاستدراك والتعقُّب، والكتاب الذي يصنَّف في نقد الرجال: يكون موضوعُه: ذكرَ الرجال الذين فيهم جرح وتعديل، لا جرح فقط.

---

* Suudi Arabistan Medine İslam Üniversitesi.

أما كلمة «**الرجال**»: فالمراد بها هنا: رواة الحديث، وقد سمّى الإمام الذهبي رحمه الله كتابه الشهير «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» بالمعنى الذي قدَّمته، لكني أردت هنا معنى أوسع من هذا، هو: نقدُ الكوثري للرواة، ونقدُه للعلماءِ غير الرواة، كبعض المؤلفين للكتب في علوم شتى.

الفِقْرة الثانية: التعريف بإمامة الكوثري في هذا العلم:

أما الكوثري: فهو الإمام مِدْرَهُ الإسلام محمد زاهد بن الحسن الكوثري الذي بزغ هلاله في مدينة دُوْزْجَه في تركيا عام (1296هـ)، وأفل بدره في القاهرة عام (1371هـ) عن خمس وسبعين سنة، رحمه الله تعالى، وأقدِّم إلى السادة الحضور كلمة تعريف به من عالمين، لهما معرفة جيدة به، وبدَوْره وأثره العلمي في مصر خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

أما أحدهما: فهو عالم من علماء الحديث بمصر، عاصر الإمام الكوثري في القاهرة، وهو فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، صاحب عدة مؤلفات وتحقيقات في علوم الحديث، إنه ألَّف كتابه «المختصر في علم رجال الأثر» وطبعه عام 1367، وقدم منه نسخة هدية لمولانا الإمام الكوثري، وطرَّزها بهذه الكلمات:

«إلى إمام الحفاظ، وأمير المؤمنين في الحديث، وحجة الإسلام، عالم الدنيا، المتثبِّت المتقن، الفهامة، التقي الزاهد الأستاذ الكبير،شيخ شيوخنا الشيخ محمد زاهد الكوثري، أمدّ الله في حياته، وأبقاه سيفاً يذبّ عن الإسلام. المؤلف عبد الوهاب». وما وراء ذلك من مطلب.

أما ثانيهما: فمن أحد علماء باكستان، وهو العلامة المحقق الكبير المحدث الأصولي الفقيه الأديب مولانا محمد يوسف البَنُّوري، رحمه الله، وكانت له صلة قوية بالكوثري، لقاءً ومراسلاتٍ، كتب أول مقدمته لـ«مقالات الكوثري» صفحة دبّجها يراع الشيخ بأسلوبه العلمي الرصين الجَزْل القوي، أكتفي بالإحالة إليها من حيث الجملة، لكني أجتزئ منها هذه الصفحة الواحدة الناصعة، قال رحمه الله:

«رجل جمع بين غايةِ سعةِ العلم والاستبحار المدهش ودقة النظر، والحافظة الخارقة للعادة والاستحضار المحيِّر، والجمع بين علوم الرواية على اختلاف فروعها وشُعبها، وعلوم الدراية على تفنُّن مراميها ومقاصدها، وبين رقة الشمائل ومكارم الأخلاق، ومن التواضع والقناعة بالكفاف، والورع والتقوى، والصبر على المكاره، وكرم النفس، والسماحة بخزائن معارفه ودفائن علمه، مع علم واسع بنوادر المخطوطات في أقطار الأرض وخزانات العالم، ثم الغَيرة على حفظ سياج الدين، وإبداء وجه الحق إلى الأمة ناصعَ الجبين، كلُّ هذا مع جمال منظر وسيماء، وقوة هيكل وأعضاء، فصدق فيه قول الله عز وجل: (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) [البقرة: 247].

وعلى الرغم من كل حاسد: أذعنت القلوب لفضله ونبله، وسعة علمه واطلاعه، ولا تزال هذه الأمة تُباهي بأفرادٍ وأفذاذ في كل قرن من القرون المزدهرة بجمال العلم، بيدَ أن الله سبحانه يخصُّ قرناً بعد قرون بمن يكون نظيرَ نفسِه، ونسيجَ وحدِه، لا يُشَق له غبار ولا يساجله أحد، وأرى أن الكوثري ممن منّ الله به بعد دهور متطاولة في بلاد الأتراك، نشأ في بيت العلم، في مركز العلم، ورُزق قريحة وقادة، وطبيعة نزوعة إلى التوسع، ونشيطة في المكابدة لا يحول دونها ملل ولا سآمة، وتلقى العلوم من جهابذة عصره، وغرر وقته، وكانت بلاد الآستانة ينابيعَ فياضة بنفائس المخطوطات، وعيوناً تَرَّة متدفِّقة بنوادر الكتب، ففتح

عينيه، وشاهدَ عن يمينه وشمالِه وخلفَه وأمامَه مكاتبَ طافحة بالجواهر الثمينة، فترعرع فيها شاباً ومُكتهلاً يتضلَّع من منابعها الصافية بكل رَوَاء، ثم غربل مكاتب دمشق والقاهرة شيخاً مجرِّباً، وفوق كل ذلك: إنه طلب العلم للعلم أولاً، ثم طلبه للحق ثانياً، وأرى أن العلم كماله وجماله لا يحصلان إلا بهذا المنحى البديع». انتهى.

* * *

وبعد هذا أدخل على الباب الأول لنتعرف على الجانب الحديثي من جوانب شخصية الإمام الكوثري العلمية، وفِقْرانُه:

الباب الأول

الإمام الكوثري، وسلامة منهجه، والجواب عما يرد عليه

ويشتمل على سبعة فصول:

الفصل الأول: كلمة في مرحلتيْ حياته العلمية: في الآستانة، ثم في القاهرة.

الفصل الثاني: هدفه العلمي: إحقاق ما عليه جماهير علماء الأمة في العقائد والفقه.

الفصل الثالث: توظيفه علمَ الجرح والتعديل لهذا الهدف.

الفصل الرابع: منهج الإمام الكوثري من أقواله.

الفصل الخامس: شواهد على صحة هذا المنهج وحقيته.

الفصل السادس: سبب تشدده: ردوده على الشذّاذ عن الخط العام لجماهيرِ العلماء.

الفصل السابع: مواقف منه يُظنُّ فيها تناقضه، والجواب عنها.

* * *

الفصل الأول

كلمة في مرحلتي حياته العلمية: في الآستانة ثم في القاهرة

من المعلوم في حياة الشيخ أنه ولد سنة 1296هـ، وهاجر من بلاده سنة 1341هـ، فهذه خمس وأربعون سنة عاشها في الآستانة، وعاش بعدها ثلاثين سنة، ثنتان منها متفرقتان في دمشق، والباقي كله في القاهرة، فيكون نحوُ ثلاثين سنة أمضاها طالباً وعالماً في الآستانة، وثلاثين سنة في القاهرة، إلا سنتين منها ففي دمشق.

والسنوات الثلاثون الأولى ـ بعد الخمسة عشر عاماً كان فيها بدايةُ طلبه العلم ـ كانت حياتها العلمية مستقرةً غاية الاستقرار، توارثتْ استقرارها من مئات السنين في تلك الديار، تُدرَّس فيها العلوم كلُّها ولاسيما العقائد وما يتعلق بها، والفقه وما يتصل به، تطبيقياً على

مذاهب أهل السنة، وتُدرَّس المذاهب الأخرى نظرياً، بحيث يتأسس ويترسخ في قلوب طلاب العلم من بدء نشأتهم إلى آخر مراحل حياتهم العلمية اعتقادُ مذهب أهل الحق، وإنكارُ مذاهب غيرهم.

كان هذا هو الجوَّ العلميَّ السائدَ في تلك الديار، وهذا ما حصل للإمام الكوثري.

ثم إنه رحل إلى مصر، فرأى فيها السيادة الرسمية لجوّ علميّ قريب من ذاك الذي نشأ عليه وتربى وترعرع عليه في الآستانة، لكنه رأى أحوالاً منكرة جداً خارج الإطار الرسمي، وإن كان أصحاب هذه الأحوال المنكرة تربوا في مهد السيادة الرسمية (الأزهر الشريف).

عاش الكوثري في بلد كان يحرس العقيدة الإسلامية بكل وجوه الحراسة، ويحرس الفقه الإسلامي وكرامته، والأئمة الفقهاء عامة، والأربعة المجتهدين منهم خاصة.

لكنه انتقل إلى بلد أدرك فيه علماءَ جهابذةً حُجَجاً في تلك الآونة، إلا أنه نبتَ من بعدهم نوابت عكروا صفو أجواء تلك البلاد التي كانت قِبلة العالم العربي، فمزقوا صفَّ العلماء عَقَدياً وفقهياً ومذهبياً.

وُجد منهم من يطبع بعض كتب التجسيم، ونشِط منهم أناس لإحياء أقوال قَبَرها العلماء من دهور، كالأخذ بقول: الطلاق الثلاث واحدة، وبإنكار نزول عيسى عليه الصلاة والسلام آخر الزمان، وقام بعضهم بدعمٍ خارجي لطبع فصول مستلَّة استلالاً من بعض الكتب فيها تشويش على ملايين المسلمين في بلاد خارجية بعيدة.

كما نشر بعضهم أوراقاً صغيرة في إيجاب اتباع مذهب، وتحقير مذهب آخر، كلاهما من مذاهب المسلمين المتبوعة.

وهكذا تكون المفارقات: بلادٌ على سعة رقعتها تكون السيادة فيها لعقائد جماهير علماء المسلمين، ومن ورائهم الأمة، ولفقهِ الإسلام الممثَّل بفقهاء الأمة: الأئمة الأربعة وأتباعهم، وبلدٌ صار يَعَجُّ بآراءَ شتى، ومذاهبَ فوضى، ذكرتُ بعضاً يسيراً منها، فكيف يتصور من الإمام الكوثري ـ وقد عاش هذه النُّقلة ـ أن يسكت عن هذه المنكرات من المعتقدات، وهو يملك من الحجج والبراهين الدامغة ما يُسكت أهل تلك الأهواء والأباطيل؟! بل إن كتاباته أعطتنا القول: إنه هو الوحيد الذي كان يملك هذه البراهين المدمِّرة لباطل أولئك، بما آتاه الله تعالى من اطلاع واسع لا يدرك عمقه ولا أطرافه، ومن استحضار لعلمه، ومن تفنُّنٍ عجيب، كان كأنه خُلِق لهذا العلم.

* * *

الفصل الثاني

هدفه العلمي: إحقاق ما عليه جماهير الأمة في العقائد والفقه

إزاء هذه الاضطرابات العلمية التي أدركها الشيخ في بلده الثاني (القاهرة) فإنه نذر نفسه للتصدي لها، وإحقاق الحق ونصرته، وإبطال الباطل ودحضه، وكان هذا هو هدفه العلميَّ الذي ينافح ويكافح عنه: دَعْمَ ما كان عليه جماهير علماء الأمة خلفاً عن سلف، والردَّ على ما يثار على منهجهم: من حيثُ العقيدةُ أولاً، ومن حيثُ الفقهُ الإسلامي عامة، ومن حيثُ الفقهُ الحنفي وإمامهُ خاصة.

ـ أما من حيثُ العقيدةُ: فالكوثري يقرر مذهب التفويض مذهباً لجماهير السلف، فمن رضي به ولم تَحُمْ حول تفويضه شبهة: ارتضاه له، وإلا فلا مناص عنده من التأويل الذي كان عليه جماهير علماء الأمة من أشعرية وماتريدية، على أنه دواء وعلاج، يقف عند نصوص علمائهم، ولا يتعداها، ولا يرضى بالخروج عن دائرتهم.

وهو لا ينكر وجود مشتبهات، لكنه يردّها إلى المحكّمات، كما يقرره القرآن العظيم: (مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ

وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) [آل عمران: 7] والمتشابه يُرَدّ إلى المحكم.

وظفِر في صولاته وجولاته ومَعَامِعه كلها، وخرج منها ناصع الجبين، بدليل أنه لم يَنَله في عاقبتها إلا السبابُ والشتائم.

ـ وأما من حيث الفقه الإسلامي: فإنه كان أسداً في الدفاع عنه أمام من يريد تهوين أمره بدعوى التزام نصوص الكتاب والسنة، أو إن شئت قل: بدعوى الجمود على ظواهر الكتاب والسنة، ممن نشأ وتربى على يَدَي الصنعاني والشوكاني، في مراحل الدراسة، ثم بعدها: تربى على ظاهريَّة ابن حزم وشاكلته، وولدوا في الأمة طائفة سماها الكوثري (لا مذهبية) وكتب عنهم مقالاً عظيم الوقع والأثر عنوانه: «اللامذهبية قنطرة اللادينية».

والفقه الإسلامي: مفخرة العقول الإسلامية على مدى القرون، وما هو إلا ثمرةُ الكتاب والسنة، والجمعُ بين نصوصهما، والاستنباطُ منها، على قواعدَ ومناهجَ أصّلها الأئمة الفقهاء في كتب الأصول.

وتعطيلُ ذلك والنَّيْل من هذه المفخرة: هدم للإسلام وتشريعاته وصلاحياته لكل زمان ومكان، ومعاذ الله أن يرضى الكوثري أو أيُّ عاقل من علماء الأمة أن يُنال من هذا الفقه العظيم، والصرح الإسلامي الشامخ.

ولقد كتب الكوثري مقالات عديدة في الدفاع عن الفقه وبيان أنه هو الدين، وفي دفع هذا التجرؤ عليه، بنَفَس الجمود عند ظواهر النصوص، أو بحجة تحقيق المصلحة الشرعية، ومن ورائها المروق عن الدين وعن الفقه العام.

ـ وأما الحيثية الثالثة ـ وهي الدفاع عن الفقه الحنفي وإمامه ـ: فكانت منازلاته أشهرَ من أن تذكر، بل إن أكبر كتبه وأهمها كانا في الدفاع عن الإمام الأعظم وعن بعض مسائله الاجتهادية، وذلك في كتابيه: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، و«النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة»، وهما الكتابان اللذان قال عنهما الإمام مصطفى صبري رحمه الله في كتابه كتابِ القرن الرابع عشر «موقف العقل»[1] «هما الكتابان الجديران بأن تُباهيَ بهما معاهدُ الفاتح بدار الخلافة السابقة معاهدَ الأزهر بمصر الأخيرة»، يضاف إليهما كتاب آخر لطيف الحجم في الدفاع عن الإمام وعن المذهب، هو: «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق»، الذي ردّ به على كتاب «مغيث الخلق» لإمام الحرمين الذي أوجب فيه كل مسلم أن يتمذهب للإمام الشافعي رحمه الله تعالى وحطَّ من المذهب الحنفي وشوَّهه بما لا مزيد عليه!

---

[1] 3: 393.

وقد وصف الكوثري كتابه «النكت» على وجه الكتاب، كما وصف كتابه «التأنيب» آخر «الترحيب»، فقال عن «النكت الطريفة»: «قام هذا الكتاب بتمحيص أدلة الطرفين، وكشف عن كثير من الحقائق في اختلاف مدارك الفقهاء، وأطوار الفقه الإسلامي، مما له خطره عند الباحثين». وقال عن كتابه الآخر «التأنيب» أواخر «الترحيب»[2] «والتأنيب ـ بحمد الله سبحانه ـ من الكتب التي لا تُحوج إلى سواها في الذبّ عنها، لكون مسائله محبوكة الأطراف بأدلة ناهضة لا ينالها بسوءٍ تشغيبُ المشاغبين»، وليس هذا من الشيخ رحمه الله ثناءَ المغرورين بعملهم، بل هو من باب التحدُّث بنعمة الله وتوفيقه.

كما أن اعتمادي على ثناء الشيخ على عمله إنما هو من قبيل قولهم:

وصاحبُ البيت أدرى بالذي فيه

وأعود لأقول: إن هذه الأمورَ الثلاثة ثوابتُ لا تُزعزَع عند الكوثري وعند غيره من علماء المسلمين: العقيدةَ الإسلامية بصفاء تنزيهها، والفقهَ الإسلامي عامةً ركيزةَ الإسلام في تشريعاته ونظامه، وأبا حنيفة إماماً من أئمة المسلمين المعتمدين الأجلاء الثقات، وفقهَه الذي يشكّل حجر أساس في التشريع الإسلامي، هذه الثوابت لا يمكّن الكوثريُّ أحداً أن ينال منها من قريب ولا من بعيد، ويؤيد ما أقول: أن أهم كتب الكوثري المفردة بالتأليف تدور حول هذه الثوابت الثلاثة، وأن جلّ مقالاته كذلك تدور حول إحقاق هذه الثلاثة الثوابت، وقليلٌ من كتبه ومقالاته الأخرى جاء للفائدة العامة.

* * *

الفصل الثالث

توظيفه علم الجرح والتعديل لهذا الهدف

فلا غرابة أنْ وظّف الإمام الكوثري علم الجرح والتعديل لهذا الهدف، لأنها بمجموعها تشكّل الدين عقيدة وتشريعاً، وأيُّ خبر لا غبار على صحته يأتي على ما يعكر صفو هذه الأمور الثلاثة فإن الكوثري ينزله منزلة المتشابهات التي تُردُّ إلى المحكمات الثابتات، حتى فيما يتعلق بالإمام أبي حنيفة، ما دامت إمامته ثابتة متواترة، فإن أيَّ خبر عنه يخالف المقطوع به فهو مردود غاية الردّ.

* * *

[2] ص 415.

الفصل الرابع

منهج الإمام الكوثري من أقواله

ولابد لتحقيق هذا المقصد الجليل، من منهج محكَم أصيل، من إمام جَبَل راسخ في العلوم، يحمل بين جنبيه نفساً مؤمنة بالله إيماناً لا تزعزعه العواصف ولا القواصم، وهذه صفة الإمام الكوثري، فيما نحسب، ولا نزكي على الله أحداً.

وأقول: إن منهج الإمام الكوثري هو بحمد الله منهج متكامل في نقد الرجال، وفي نقد المتون والأخبار، متأصِّل مستَمَدّ من منهج الأئمة السابقين، ما خرج عن دائرتهم، بل وسَّع دائرتهم ونظرتهم فيما كان من مسائل الاختلاف. وسيأتي البيان.

وأول ما أقدِّمه للتعريف بمنهجه، وأولى ما يُقال: هو تعريفُ نفسِه بنفسه ومن قلمه. قال رحمه الله تعالى في مقاله «الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية»[3]: «الكوثري هو ـ ولله الحمد ـ ناصع الجبين، جبان رِعْديد، لا يجترئ على تخطّي حدود ما أنزل الله تعالى في ذاته وصفاته وأحكام شريعته، لكنه بطل كرار حنيفيّ حنفي يهدُّ الأصنام كبيرها وصغيرها، ويسحق رؤوس عبّادها بمقامع الحجج من الكتاب والسنة والمعقول ما دام له عرق ينبض، والدليل على ذلك أنه لا يقبل غير القطعي من الأخبار في ذات الله وصفاته، والله يعلم مبلغ إجلالي للأئمة المتبوعين، ويلمس كرام القراء حقيقة الأمر في ذلك بمطالعة مقالاتي، وبمطالعة «الإشفاق على أحكام الطلاق»، ولم أزل في جميع أدوار كفاحي أدعو إلى التمسك بشرع الله بالانضواء تحت رايات هؤلاء الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين دون التفات إلى من شذّ عن جماعتهم في الفرع والأصل، ومن عَزَا إليَّ خلاف ذلك فهو محجوج ممجوج، معتدٍ أثيم، مفترٍ كذاب، وليس معنى إجلال الأئمة عدمَ التدليل على مسألة أصلية خلافية أو فرعية كذلك، بالجري على التسليم المحض، فإنه تقليد أعمى...».

أ ـ أما منهجه في الرجال جرحاً وتعديلاً: فهو منهج قويم جداً، منهجُ مَن خَبَر تاريخ الإسلام أحداثاً وفتناً، ومذاهبَ وعقائد، وعرف آثارَ تلك الفتن واختلاف المقالات بين الناس في مذاهبهم ومعتقداتهم، وما ترتَّب عليها من تنابزٍ ومنافراتٍ شَرْدَمَتِ القلوبَ والصدور، لولا أن الله عز وجل حافظٌ لدينه، وجامع لشمل الأمة المسلمة تحت لواء الإسلام، بفضل وجود الخليفة المسلم.

وأنا أنقل كلام الإمام الكوثري في بيان منهجه، من الفصل الأول من مقدمة كتابه «الترحيب بنقد التأنيب»[4]، قال وهو يعدِّد أسباب نِقمة النَّقَلة على الطرف الآخر، وهي تمثِّل الاختلاف في المعتقدات:

«من أسباب حملة النَّقَلة قديماً:

---

[3] ص 363.

[4] ص380-383. وأنا أنقل من الطبعة التي طبعت عام 1410، جُمع في مجلد واحد «التأنيب» من ص5-367، ثم «الترحيب» من ص370-418، وفي آخره الفيارس، فلذا تجيء أرقام الصفحات في العزو إلى «الترحيب» متأخرة، مع أنه في صفحات قليلة العَدد، كبيرة العُدد.

1 ـ (الرأي) الذي يُعزى إليه أبو حنيفة وأصحابه، مع أن رأيهم في غير المنصوص مستمَدٌّ من النصوص، بردّ النظير إلى النظير، وهو طريقة فقهاء الصحابة والتابعين[5] ...

2 ـ ومنها: عدم عدِّ أبي حنيفة العملَ ركناً أصلياً من الإيمان، حذراً من إكفار الأمة جمعاء، بمجرد إخلالٍ بعمل، وهو أيضاً مقتضى الكتاب والسنة، وعدُّ ذلك إرجاء زيغاً: ظلمٌ وعدوان...، ومن أصرَّ على أن العمل ركن أصليّ من الإيمان بحيث مَن أخلَّ بشيء من العمل يكون قد أخلَّ بالإيمان، فهو في سبيل الانحياز إلى المعتزلة أو الخوارج شاعراً أو غير شاعر، مع أن المغالاة في الجرح بهذا السبب: في غاية الكثرة في كتب الجرح،...

3 ـ ومنها: الاستثناء في الإيمان، وأغلب النَّقلة يعدُّون من لا يستثني في الإيمان زائغاً، مع أن أبا حنيفة وأصحابه يرون أن قول المؤمن (أنا مؤمن إن شاء الله) لا يصح إلا إذا أراد المآل دون الحال...

4 ـ ومنها: إكفار من لا يزيد على قوله (القرآن كلام الله)، وقوفاً عند ما وقف الكتاب والسنة، وحسماً للنزاع القائم إذ ذاك، لا شكّاً في حدوث ما بأيدينا، ولا في قِدَم علم الله[6].

5 ـ ومنها: إطلاق القول بإكفار من يقول (القرآن مخلوق) من غير استيضاح لمراده من ذلك: هل القرآنُ في علم الله القائمُ بالله، كما يقول الإمام أحمد: «القرآن من علم الله، وعلم الله غير مخلوق»؟ أم القرآن في ألسنة التالين ومصاحف الخطاطين، وأذهان الحفاظ؟ فالأول غير مخلوق جزماً، والثاني مخلوق حتماً عند أهل الحق...

6 ـ ومنها: الإكفار والتبديع بقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق، بدون استكشاف عن مراده: هل أراد بلفظه اللفظَ الذي هو فعله، أو القرآنَ في علم الله المحكيَّ عنه بهذا اللفظ، فالأول حادث من غير شك، والثاني قديم بلا ريب.

7 ـ ومنها: مسائل الصفات التي يُروى فيها بين النقلة أخبار بعيدة عن الصحة والثبوت، فيأخذون بها حاملين لها على معانٍ تدخل في تجسيم إله العالمين، مما يبرأ منه كل سنّي يريد التنزيه...

8 ـ ومنها: أن بين علماء الجرح والتعديل من يسجل أسماء المجهولين في عداد الثقات، بمناسبة أنهم ما عَرَفوا جرحاً فيهم...

9 ـ ومنها: أنه تقرر عند أهل العلم أن فاقد الشيء لا يعطيه، فيكون توثيق غير الثقة لشخص لا يرفعه إلى مرتبة الثقات، فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم الموجبة لردّ أنبائهم فيما يَمَسُّ تعصبهم لا يقبل قولهم في رجال المثالب.. ومثل أبي الشيخ.. لا يَرفع توثيقه الشخص فوق أن يكون غيرَ موثَّق، ومرادي من كون الرجل غيرَ موثق: كونه غير موثق من أهل الشأن...»[7].

---

[5] وقد شرح الكوثري الرأي المحمود منه، والرأي المذموم باستيفاء في أول «فقه أهل العراق وحديثهم»، وباختصار في «التأنيب» ص207.

[6] وهؤلاء يسمونهم (الواقفة). وفي «الكاشف» للذهبي: ترجمة إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي برقم (283)، قال: «قال الساجي: خَلُوا الأخذ عنه لمكان الوقف، قلت ـ الذهبي نفسه ـ: كان يقف تورُّعا».

[7] وقد شرح الإمام الكوثري جُلّ هذه المسائل التسعة باستيفاء في «التأنيب» فينظر فيرسه.

ثم قال بعد كلام[8]: «وهذا البيان الواضح، يحتم على الناقد الصالح: أن يدرس ملابساتِ فتنة القول بخلق القرآن وما ترتب عليها من الترامي بالبدعة، بل بالكفر والزندقه بأتفه الأسباب، وأحداثَ عهود التزاحم على القضاء والمناصب، واستفحال شر التعصبات المذهبية الحاملة على التغاير تغايرَ التيوس في الزرائب، مع مدارسته كتبَ أيام الفتنة في التاريخ وما حوتْ من الجروح المبنية على توتر الأعصاب، قبل هدوء النفوس ورجوعها إلى الصواب...»، ثم قال الشيخ الإمام: «**وهذا هو مفتاح النقد في هذا الميدان**».

ب ـ أما منهج الإمام الكوثري في المتون قبولاً ورداً: فإن خير من يعبِّر عن منهجه هو كلامه رحمه الله، فأنا أنقله منه، كما نقلت منهجه السابق في الرجال.

قال رحمه الله[9]:

«وأما طريقتي في البحث عن أسانيد المثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الإمام الأعظم، فتستند إلى أمور:

1 ـ منها: أن أخبار الآحاد على فرض ثقةِ رواتها لا تناهض العقل ولا النقل المستفيض، فضلاً عن المتواتر، وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته ومناقبه لدى الأمة بالتواتر، فخبر الآحاد ضد من استقر في نفوس معظم الأمة الاعترافُ له بتلك المزايا: آيلٌ للسقوط بنفسه، فضلاً عن أن تكون في رجال السند علل.

2 ـ ومنها: أن خبر الآحاد يكون مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه في أخبار الآحاد...».

3 ـ «بل خبر الآحاد الصحيح يُنبذ ويترك عند أهل العلم بمخالفتـه العقل، كما في «الفقيه والمتفقه» للخطيب نفسه».

وقال رحمه الله في مقدمة «التأنيب» ص31: «ليس الصحيح من الأخبار يعارض المستفيض المشهور، فضلاً عن المتواتر».

وفي مجال تطبيقه لهذه القاعدة قال[10]: «وقد تواترت عن ابن مسعود قراءته بطريق أصحابه من أهل الكوفة..، ومَن زعم أنه لم يكن في مصحفه الفاتحة والمعوِّذتان، أو أنه كان يحكُّ المعوِّذتين: فكاذب قصداً، أو واهم من غير قصد، والمعوذتان موجودتان في قراءة ابن مسعود المتواترة التي يسمعها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها في كل حين، وفي كل الطبقات، وأنَّى يناهض خبرُ الآحاد الرواية المتواترة؟!».

وقال في موضع آخر[11] بعد أن ذكر حديثاً فيه اختلاف: «إن ذلك مما يُنزل الحديث من مرتبة الصحة إلى منزلة ما يتقوّى بعضُ رواياته ببعض، ومثله لا يصلح أن يكون مناهضاً لنص الآية وصرائح وجوب الاستنزاه من البول في السنة الصحيحة».

---

[8] ص 368.
[9] في الفصل الأول أيضا من مقدمة «الترحيب»، ص383، 394.
[10] في أواخر مقاله الأول «مصاحف الأمصار» ص16 من «المقالات».
[11] أواخر مقاله «كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة» ص185.

وله شرط آخر في قبول أحاديث الصفات، نبَّه إليه بقوله[12]: «والمحدثون يتساهلون في المناقب، ويتشددون في الحلال والحرام، فإذا كان التشدد في الأحكام العملية الظنية واجباً، فهو في المسائل الاعتقادية يكون أوجبَ، فلذا نريد في المسائل الاعتقادية رجالاً لم يُتكلَّم فيهم، ولا نكتفي أن يكون بعض الناس أثنى عليهم، ونطلب في هذا أحاديثَ في أعلى مراتب الصحة مما لم يَمَسَّ متنَه اضطرابٌ أو شذوذ أو مخالفة للبراهين، ولا لحِق رجاله وصمةُ التدليس وقلةُ الضبط ونحو ذلك، فضلاً عن الكذب، فيجب التحري البالغ في أحاديث الصفات عند جمهور أهل الحق، ومَن تهاون في ذلك فقد هان عليه اعتقاده».

وهذا الشرط من الشيخ ليس مبتدَعاً منه، بل هو مستفاد من اشتراطهم النصوصَ المقطوعَ بها في أحاديث العقائد عامة،فهذا وذاك من مشكاة واحدة تماماً.

ولا يشك أحد في أهمية الإسناد في الإسلام لكل خبر، لكنه وسيلة وليس غاية، إنه سُلَّم للوصول إلى المتون والأخبار، فإذا سلمت الوسيلة فلا بدّ من النظر في المتن، فإنه الغاية، وقد نصَّ علماء الحديث على أن بعض الأفاكين قد يضعون أخباراً بأسانيد صحيحة!!

ولا بدَّ من وقفة ثانية لبيان صحة هذا المنهج وتأصيله في قبول المتون وردّها.

لقد أفرد الأئمة المحدثون نوعاً من أنواع علوم الحديث تطبيقاً لهذا المنهج، ومشى عليه الكوثري هنا، وهو النوع المعروف عندهم باسم الحديث الشاذ، وهو مخالفة الثقة للأوثق، أو لجماعة الثقات، فكيف إذا خالف الثقةُ ما تواتر وكان مقطوعاً بثبوته، أو خالف ما استفاض حتى كان كالمقطوع به!!

واستقر رأيهم أخيراً على إفراد نوع آخر، سمّوه: الحديث المنكر، وهو مخالفة الضعيف للقويّ.

كما أن لهم أساليب أخرى متعددة في نقد متون الأخبار، خلافاً لما يزعمه عليهم المستشرقون الحاقدون من أن علماء الحديث لم يُعْنَوْا بنقد المتون، إنما اتَّجهت عنايتهم لنقد الأسانيد فقط.

* * *

الفصل الخامس

شواهد على صحة هذا المنهج وحقّيته

ولا بدّ من وقفة عند هذه الخطوط العريضة في منهج الشيخ في الجرح والتعديل، لأؤكد أصالتها وصحتها واتفاقها مع منهج الأئمة المحدثين، فأقول:

إن هذا المنهجَ منهجُ من يتسع صدره للمسائل الخلافية في فروع العقائد[13] والتشريع، ما دام الخلاف ضمن حظيرة الإسلام، وهو منهج من يتعقل الأمور، ويتفهم الأسباب، ويزن الألفاظ ومدلولاتها بدقة.

---

[12] في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي ص336.

[13] والخلاف في فروع العقائد جائز وواقع، أما في أصول العقائد فلا.

وكلامه في السبب الأول كلام من نظر إلى رأس الأمر وآخره، وهو طريقة أبي حنيفة في التفقُّه في النصوص، ولولا هذا المنهج المستمَدُّ من منهج كبار فقهاء الصحابة وتابعيهم لما كان الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان.

وأما الأسباب الستة بعده: فهي ـ من جهة ـ تدل على خبرة الشيخ بتاريخ صدر الإسلام أحداثاً ومذاهب، كما تدل على تمكنه من معرفة هذه المذاهب وتوجيهها حسب نصوص الكتاب والسنة، وتدل على سعة صدر الشيخ مع المتخالفين. ولكن لا بد من غربلة الجروح والطعون على ضوء هذه الأسباب.

وهذه الأسباب تتصل بما هو طافح في كتب الجرح والتعديل، وعلوم الحديث عامة من حكم الرواية عن المبتدعة، وقبول كلام المتنافرين لاختلافِ مذهبٍ ومعتقد، ولمعاصرة وبلديَّة، وما إلى ذلك، نعم، كلامهم الذي أشير إليه إنما قاصر على دائرة، وكلام الشيخ هنا يوسِّع تلك الدائرة.

فلا غرابة في تأصيل الكوثري لهذه الأسباب في أبحاثه، بل هي من ثوابت الجرح والتعديل.

وزاد الأمر بياناً وتطبيقاً في مقدمته لكتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة فقال: «إن سبب تحامل ابن قتيبة على أبي حنيفة هو تشبُّع بيئته بالانحراف عنه وقتئذ، بسبب تولي بعض القضاة المتفقهين على طريقة أبي حنيفة من متكلمي المعتزلة اختبارَ المحدثين في المعتقد، في المحنة الشهيرة التي قام بها المأمون ومَن بعده، فحمَّلوا وزر ابن أبي دؤاد على غير وازره: ففقيهِ الملةِ أبي حنيفة، الذي فتق الله الفقه الإسلامي على لسانه وألسنة أصحابه، وجرى تدوين فقه المذاهب المتبوعة على نبراس تأصيله وتفريعه».

ثم قال آخر هذه المقدمة النادرة بفوائدها ـ على وَجازتها ـ: إن «من يُعنى بعلوم الحديث والرجال يظفر فيه ـ في كتاب «اختلاف اللفظ» ـ بما يجلو سرَّ ما يجده في كثير من كتب الجرح والتعديل من الغلوّ في الكلام على كثير من أعلام العلماء على استمرار نقل الخالف عن سالفه، ذلك الغلوّ كأسراب طيرٍ تتابع[14]، مع أن مَن وقاه الله مِن الهوى، ودرس سيَر هؤلاء الأعلام حقَّ الدرس يجد أحوالهم وسيرهم على خلاف تلك الكلمات الطائشة، فيدعوه ذلك إلى التبصر في التعويل على أمثال هذه الكلمات المتناقلة، والتثبتِ فيها، وصون النفس من الهلاك مع الهالكين، ومن الله التوفيق والتسديد».

ولا بد لي أيضاً من ذكر بعض النقول حول بعض الأئمة بسبب تلك المحنة النكراء، والفتنة العمياء.

جاء في «تهذيب الكمال»[15] من كلام أبي زرعة الرازي، عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتُحِن فأجاب، بل إن الإمام أحمد لم يحضر جنازة أبي نصر التمار.

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[16] في ترجمة علي بن المديني: «كتب عنه أبي وأبو زرعة، وترك أبو زرعة الرواية عنه، من أجل ما كان منه في المحنة، وكان أبي يروي عنه، لنزوعه عما كان منه». وفي «الضعفاء» للعقيلي[17] أن الإمام أحمد ترك الحديث أخيراً عن ابن المديني!

---

[14] كذا في المطبوع، وأحتمل أن يكون فيه تحريف مطبعي، صوابه: تتايع، بالياء المثناة التحتية قبل العين، وهو التتابع والتوارد على الشرّ من غير تفكّر ولا رويّة.

[15] 18: 356، 31: 563.

[16] 6 (1064).

[17] 3: 239.

بل جاء في ترجمة ابن المديني في «تهذيب الكمال»: أن بُندارا ـ محمد بن بشار ـ ترك الكتابة عن عليّ بن المديني، وأن إبراهيم الحربي ترك الرواية عنه أيضاً، وأنه قيل للإمام أحمد: علي بن المديني يقرئك السلام، فسكت وما أجاب!

وجاء في «تاريخ ابن عساكر»[18] أن عثمان بن سعيد الدارمي قال: «قد نويت أن لا أحدث عمن أجاب إلى خلق القرآن، فأدركته المنية، ولولا ذلك لترك الحديث عن جماعة من الشيوخ». ومعلوم أن ممن أجاب في المحنة: ابن المديني وابن معين، وهما وليّا نعمته في هذا العلم. ومعلوم أيضاً ما كان عليه أحمد وابن المديني وابن معين من الأخوّة والمودة والمصاحبة في طلب العلم، والرحلة فيه، أما إمامتهم فيه: فهي أشهر من الشمس في رائعة النهار.

ومن آثار هذه الفتنة: ما جاء في «الجرح والتعديل»[19] في ترجمة الإمام البخاري من كلام ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: إنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»!! ومحمد بن يحيى هذا هو الذهلي شيخ البخاري ومسلم، والآثار الناتجة عما صنع مع البخاري معروفة لا أحب إثارتها.

فهذه صفحة من التاريخ المؤلم ينبغي أن تطوى ولا تحكى، والواجب على عقلاء الأمة أن تغسل آثارها من الصدور قبل السطور، ومع ذلك فما زلنا نعيش آثارها، ونعاني مرارتها!

* * *

الفصل السادس

سبب تشدده: ردوده على الشذاذ عن الخط العام لجماهير العلماء

والذي يقرأ للكوثري ـ ولم يكن يعرف ما وراء الأكمة ـ يراه شديداً هجّاماً، فإذا عرف القارئ الأخبار وما وراء الأخبار ـ كما سيأتي في الحديث عن «تأنيب الخطيب» ـ أدرك أن الكوثري هو ناصر السنةِ والحقِّ والدين في هذا التاريخ المعاصر، وأن الله عز وجل جاء به وبشيخ الإسلام مصطفى صبري رحمهما الله تعالى إلى القاهرة ـ وهي مركز الثقل العلمي والفكري في العالم العربي ـ لحكمة عظيمة، هي حراسة العلم والفكر في مصر، ومن ورائها: العالم العربي خاصة، والإسلامي عامة، وكان رحمه الله يدرك أهمية موقعه العلمي والديني، فلذلك ما كان يعرف المهادنة لخصومه، لأنه يخاصمهم لله، ونصرةً لدين الله، لا لشخصه ودنياه.

* * *

---

[18] 38: 364.
[19] 7 (1086).

الفصل السابع

مواقف منه يظن فيها تناقضه، والجواب عنها

إن الشذاذ عن معتقد جماهير العلماء في العقيدة والتشريع يزيغون في شذوذهم يميناً وشمالاً، ولا يهمهم شيء يسمى: الثبات على مبدأ، فلذلك كان الكوثري يحاصرهم حيثما زاغوا يميناً وشمالاً، فكان يُظن به عدم الثبات على قول واحد في الجرح والتعديل، والرّد والاعتماد، وأعتقد أن الشواهد على ما يُظن فيها تناقضُه عديدة، وسأذكر بعض أمثلة على ذلك.

المثال الأول: ذكر الكوثري في مقاله «مَحْقُ التقوُّل في مسألة التوسل»[20] أحد الرواة واسمه محمد بن حميد الرازي وقال فيه كلاماً أنقله بتمامه: «وابن حميد في السند: هو محمد بن حميد الرازي، في الراجح، على خلاف ما ظنه التقي السبكي، لكن الرازي هذا ليس حاله كما يصوره الشمس ابن عبد الهادي، حيث حشر قول جميع من تكلَّم فيه، وأهمل كلام من أثنى عليه، وهو أحد الثلاثة الذين اتصلوا بابن تيمية، وهم شباب، فانخدعوا به فزاغوا، يذكر الجرح ويُغفل التعديل في الأدلة التي تساق ضد شذوذ شيخه.

ومحمد بن حميد هذا روى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. قال ابن أبي خيثمة: سئل عنه ابن معين فقال: ثقة لا بأس به، رازيّ كيِّس، وقال أحمد: لا يزال بالريّ علم مادام محمد بن حميد، وممن أثنى عليه الصاغاني والذهلي، وقال الخليلي في «الإرشاد»: كان حافظاً عالماً بهذا الشأن رضيه أحمد ويحيى، وقال البخاري: فيه نظر، وليس مثله يُتَّهم في هذا الخبر». انتهى كلام الشيخ.

وهذا كلام في غاية الأمانة:

أولاً: لو أراد الكوثري المغالطة لحاول تقوية كلام التقي السبكي، لكنه كان أميناً وصريحاً.

ثانياً: إنه لم يردّ من كلام ابن عبد الهادي شيئاً من الطعون التي نقلها، لكنه عتب عليه أنه اقتصر على الجرح وأغفل التعديل، فلذلك نقل ما فيه من تعديل فقط.

ثالثاً: نَقل قول البخاري: فيه نظر، والكوثري يعلم قيمة هذه الكلمة من البخاري، ولذلك أعقبه بقوله «وليس مثله يتهم في هذا الخبر»، ولو أراد المغالطة لسكت عنها.

ولما كتب الكوثري مقاله «كلمة عن خالد بن الوليد رضي الله عنه وقتل مالك بن نُويرة»، وأراد أن يكشف مخادعات المستشرقين وتزويرهم، وتصيُّدهم الشبهات من بعض أخبار كتب السير والتاريخ، عَرَض لحال كبار رجال السير والتاريخ، وأولهم محمد بن إسحاق. وأشار إلى حاله، وحال راويته الأول زياد البَكائي، وراويته الثاني سَلَمه بن الفضل الرازي، ثم قال[21] «وراوية سلمة هذا: هو محمد بن حميد الرازي مختلف فيه، وقد كذَّبه كثيرون أشنع تكذيب، وبطريقه يسوق ابن جرير الطبري روايات ابن إسحاق».

---

[20] ص 293 من «المقالات».
[21] ص456 من «المقالات».

فانظر إلى فحوى الكلامين وخلاصتهما، لكن انظر إلى العرض في السياقين.

ومع ما نقلته بلفظه ومناسبته عن الإمام الكوثري يأتي صاحب كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»[22] ويشير إلى كلام الكوثري الأول ويقول: «محمد بن حميد الرازي هو الراجح عند الكوثري، ثم اعتمد الكوثري على توثيق ابن معين، وثناء أحمد والذهلي عليه، وتغافل عن تضعيف جمهور الأئمة له، بل وعن تكذيب كثيرين منهم إياه، مثل أبي حاتم والنسائي وأبي زرعة، وصرّح هذا أنه كان يتعمد الكذب، ومثل ابن خِراش فقد حلف بالله أنه كان يكذب، وقال صالح بن محمد الأسدي: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه، وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه، وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين: سليمان الشاذكوني ومحمد بن حميد، كان يحفظ حديثه كله. وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدَّث الأستاذُ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه! فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً.

فهذه النصوص ـ والكلام ما يزال لصاحب «السلسلة الضعيفة» ـ تدل على أن الرجل مع حفظه كان كذاباً، والكذب أقوى أسباب الجرح، وأبينُها، فكيف ساغ للشيخ ـ الكوثري ـ تقديم التعديل على الجرح المفسَّر مع أنه خلاف معتقده؟! عِلمُ ذلك عند من يعرف مبلغ تعصبه[23] على أنصار السنة وأهل الحديث وشدة عداوته إياهم، سامحه الله وعفا عنه». انتهى.

وأحيل القارئ الكريم إلى أن يعيد النظر في كلام الكوثري: هل يرى فيه اعتماده توثيق ابن معين وثناء أحمد والصاغاني والذهلي عليه، أو أنه ساقه لإنصاف الرجل مقابل إجحاف ابن عبد الهادي له؟ وهل صحيح أنه قدَّم التعديل على الجرح المفسَّر؟ وهل الكوثري متعصب على أنصار السنة المحقّين في نصرتها أم المدَّعين لها وهم مخالفون للسلف والخلف في إنكار التوسل وتضليل أهله؟! وهل الكوثري شديد العداوة لأهل الحديث أو هو شديد المناصرة لما عليه أهل العلم والسنة والحديث والفقه وعقائد السلف البعيدين عن التشبيه والتجسيم؟! وهذه التسرُّعات من الشيخ الألباني كثيرة، بل هو بها معروف.

المثال الثاني على ما يظن فيه تناقض الكوثري: قوله وقد ذُكر الحجاج بن أرطاة[24]: «في ابن أرطاة كلام، إلا أن الترمذي حسَّن بعض حديثه»، مع قوله في مقال «أسطورة الأوعال»[25]: «إن ابن دحية يقول: كم حسَّن الترمذي من أحاديثَ موضوعة وأسانيدَ واهية!»، ونَقْل نحوه من كلام الذهبي الذي في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف.

فأولاً: يَستأنِس بتحسين الترمذي لبعض أحاديث حجاج بن أرطاة، وثانياً يَنقل قول من يقول: بعض ما يحسِّنه الترمذي أو يصححه يكون موضوعاً أو واهياً.

---

[22] 1: 92.

[23] يريد: عِلمُ ذلك عند الله تعالى، وفي هذا التعبير نسبة المعرفة إلى الله سبحانه، وهو غير جائز، نبَّه إليه الراغب في «مفرداته»، كما نبَّه رحمه الله أيضاً إلى عدم جواز نسبة الدراية إلى الله سبحانه. ونسبة (مجتبد العصر!) المعرفة إلى الله عز وجل هنا، كنسبته (العصمة) إلى الله تعالى في كتابات أخرى له، ونسأل الله السلامة والعلم النافع.

[24] في مقال «ليلة النصف من شعبان» ص50.

[25] ص311 من «المقالات».

وأؤكد أن هذا ليس من التناقض، إنما هو من مراعاة البحث الذي يتصل بما عليه جماهير علماء الأمة، تثبيتاً وتأكيداً، إيجاباً وسلباً، إيجاباً: كما هو الحال في اعتمادهم فضيلة ليلة النصف من شعبان، أو سلباً ونقضاً: كما هو موقفهم من «أسطورة الأوعال»، والوَعْل: هو التيس الجبلي، وفي الحديث المشار إليه ـ وهو من رواية العباس ابن عبد المطلب ـ: أن العرش محمول على ظهور الأوعال، والله ـ سبحانه ـ فوق العرش، وليس في حديث أبي هريرة ـ وهو نحو حديث العباس ـ شيء من هذا المنكر. ومع ذلك ففي سند حديث العباس عند أحمد[26] يحيى بن العلاء، والإمام أحمد نفسه قال فيه: كذاب يضع الحديث!!

فاختلف المقامان ـ أو المناسبتان ـ، فلذا اختلف موقف الكوثري من أحكام الترمذي.

ومثال ثالث: يكرر الإمام الكوثري القول بعدم اعتماده توثيق ابن حبان، بل يقول أحياناً: إنه يوثق المجاهيل، ولست هنا في مقام إبداء الرأي في هذه المسألة الشائكة[27]، لكني في مقام الجواب عن موقفٍ آخرَ للكوثري رحمه الله من توثيق ابن حبان.

إنه كرر القول بعدم اعتماده توثيق ابن حبان في مقاله «العيد والجمعة»[28]، وذلك إذا اجتمع في يوم واحد صلاة عيد وصلاة جمعة، هل يُجزئ المسلمَ أن يصلي العيد فقط وتكفيه عن صلاة الجمعة، وبالتالي: أن تجزئه صلاة العيد عن صلاة الجمعة والظهر، وهو يقرِّر أن المذهب الحنبلي على أن صلاة العيد تجزئ عن صلاة الجمعة فقط، ولا بدّ من صلاة الظهر، ويقرُّ المتمذهب بالمذهب الحنبلي أن يعمل بما هو مدوَّن في كتب مذهبه. لكنه يقول بعد تقرير المسألة فقهياً: «وبهذا ظهر مذهب الأئمة الثلاثة وأصحابهم، ومذهب الظاهرية، ودليلهم الكتاب والسنة المستفيضة، والعمل المتوارث والإجماع في فرضية الجمعة على أهل الأمصار من الرجال غير المعذورين فرضاً عاماً».

ولما جاء تقريره للمسألة استدلالياً قال في كل من إياس بن أبي رملة ويحيى بن خلف الباهلي: ذكره ابن حبان على طريقته في توثيق المجاهيل، وردَّ حديثهما، فلم يُقنعه توثيق ابن حبان، لكن ليس من التناقض قوله في «مَحْق التقوُّل»[29] تعليقاً على تضعيف الشهاب البوصيري للفضل بن الموفَّق: «قال أبو حاتم: صالح ضعيف الحديث، ولم يضعفه سواه، وجرحه غير مفسَّر، بل وثقه البستي» أي: ابن حبان. فليُنظر أيضاً كلامه في المقامين والمناسبتين: مقام دفاعه عن مذهب الجمهور ومعهم العمل المتوارث، ومقام تأييدِ دليلِ مسألةٍ اتفق عليها السلف والخلف، والردِّ على مخالفيهم[30].

وتتبَّعَ هذا الجانب من كتابات الكوثري عصريُّه الشيخ أحمد الصديق الغماري في كتابه الذي سماه باسمين: «بيان تلبيس المفتري» أو «ردّ الكوثري على الكوثري»، وأوجز الكلام عليه جداً، وأمهَّد له بكلمة.

---

(26) «المسند» (6: 206- 207).

(27) كتبتُ في مقدمة «مصنف» ابن أبي شيبة (1: 77-101) ما أعتقده في المسألة، وهو صحة اعتماد توثيق ابن حبان، وأنه ليس من المتساهلين، ولا ممن يوثق المجاهيل.

(28) في «المقالات» ص164، 167.

(29) ص393.

(30) وتجد مثل هذا الموقف منه في التعليق على ص309 من مقاله «أسطورة الأوعال» في كلامه على عبد الله ابن عَميرة الكوفي.

نقل الكوثري في «التأنيب»[31] كلاماً للسيوطي في حديث «لو كان العلم معلّقاً بالثريا لتناوله رجال من أبناء فارس»، وقال الكوثري في آخر كلامه: «ومن وهَى الحديث من أبناء هذا العصر فقد أساء إلى نفسه، وحاد عن سبيل أهل العلم..»، وسبق من الشيخ الغماري أنْ ألّف كتاباً في بطلان هذه الرواية وهذا اللفظ، فظن أن الكوثري عناه وعرَّض به!! كما حكاه الغماري نفسه في مقدمة كتابه المذكور، مع أن كتابه غير مطبوع آنذاك ـ وإلى اليوم ـ ليقال: إن الكوثريَ اطلع عليه وعَنَاه، ولا هو بالكتاب التراثي ليقال: اطلع الكوثري على مخطوطته، إنما عنى الكوثريُ أحمد أمين، كما أفاده الأستاذ أحمد خيري تلميذ الكوثري، الذي كان يسأل الكوثري عن هذه المبهمات، فيجيبه الشيخ، ويسجل هذه الفوائد على نسخته من «التأنيب».

وبناء على هذا الظن من الشيخ الغماري أخذته غضبتُه المعهودة منه, وراح يسجِّع أسماء كتب ليؤلّفها في الرد على الكوثري, وبدأ بكتابة واحد منها سماه «بيان تلبيس المفتري», كتب منه قطعة في اثنتين وتسعين صفحة بقلم اليد, وظاهر من آخرها انقطاع الكلام وعدم تمامه[32].

وبلغت تناقضات الكوثري ـ حسب تتبع الشيخ الغماري ـ نحواً من سبعين تناقضاً، لكنها كلها لا تخرج عن الأجوبة التي قدَّمتها.

ثم كانت عاقبة الأمر: أن الشيخ الغماري هدأ مزاجه, وتوقف عن إتمام ما كتب, وعدل عنه وعما نوى أن يكتب, وذهب إلى الكوثري واعتذر إليه وأصلح ما بينهما.

وبيني وبين فضيلة الشيخ عبد الله التَّليدي حفظه الله لقاءات ـ وتَدَبَّجنا في أحدها ـ، وهو من خاصة تلامذة الشيخ الغماري، وسألته في أول لقاء بيننا ونحن في الحرم النبوي الشريف بتاريخ 1407/9/4 فقلت له: بلغني أن الشيخ أحمد رحمه الله اعتذر إلى الكوثري, واصطلحا؟ فقال لي: نعم, وكان يقول عنه: محدث مطلع محقق, فأكّدت عليه الأمر وقلت له: كان يقول عنه: محدَّث؟ فقال: نعم كان يقول: هو محدث مطلع محقق[33].

وسألته في لقاء آخر بتاريخ 1422/9/9هـ عن هذا الكتاب خاصة «بيان تلبيس المفتري»: لماذا لم يُتم الشيخ تأليفه: هل كان لانشغاله بأعمال علمية أخرى, أو لعدوله عنه؟ قال: بل لعدوله عنه, ولو كان الشيخ حياً لما مكنَّهم من طباعته.

ولقد تصيَّد المتصيدون الانتهازيون هذه الأوراق التي كتبها الشيخ أحمد الصديق, وطبعوها ونفخوها وضخَّموها ليقال: كتب أحمد الصديق مجلداً في 387 صفحة في الرد على الكوثري!! وأقول: لا أدري إن كان خصوم الكوثري طلاب حق وحقيقة: لمَ لمْ يأخذوا الخبر بتمامه؟! وأتساءل: أيُّ أمانة وإنصاف عند خصوم الكوثري؟!

ونسأل الله الصدق والأمانة والإنصاف, والعدل في الرضا والغضب.

ولابدّ من وقفة ثالثة عند مشروعية مراعاة المقام، كما رأيناه عند الشيخ الإمام الكوثري.

---

[31] ص62.

[32] مع أن الشيخ الغماري لما ذكره مع أسماء مؤلفاته قال: تمت مقدمته في مجلد!.

[33] وإنما أكّدتُ السؤال وكررته من أجل قول الشيخ عبد الله الصديق الغماري ـ أخي الشيخ أحمد ـ في «سبيل التوفيق» عن الكوثري: لم يكن محدّثاً! ومقام الشيخ أحمد معروف علمياً, كما أنه معروف مزاجياً, لذلك لا يستغرب منه مصالحته للكوثري بعدما قال فيه ما قاله في كتابه المذكور ص51، 59، وتأليفه كتابه هذا!! والسؤال الذي لا بدّ منه للشيخ الغماري: هل تجوز مصالحة ومصافاة مَن هذا شأنه؟!

1 ـ تقدمت ص15 الإشارة إلى أن بعض الأفاكين قد يختلقون أخباراً بأسانيد صحيحة، والدليل على ذلك ما رواه ابن عساكر[34] عن أنس مرفوعاً: «خُلِق الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج، وخُلق الورد الأبيض من عرقي، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق»، قال ابن عساكر: «هذا حديث موضوع وضعه من لا علم له، وركّبه على هذا الإسناد الصحيح».

فصحة الإسناد لا تغرُّ الأئمة المحدثين، بل لا بد من مراعاتهم للمتن بعرضهم له على القواعد العامة للدين.

2 ـ فإذا تلاءَمتْ ألفاظه مع القواعد العامة للدين، وكان في إسناده ضعيف، بحثوا عن مقوِّيات له وعواضد، إما بأسانيد أخرى ولو ضعيفة، أو بشواهدَ عامة لمعناه.

3 ـ فإن لم يكن هذا ولا ذاك نظروا في تلقيهم له بالقبول، أو بالعمل بمقتضاه، وهذا أمر مهم، دَرَج عليه الأئمة المقدمون والمتأخرون، وغفَل عنه المعاصرون الظاهريون متأثرين بشيخهم الأستاذ ناصر الألباني.

4 ـ ودليل آخر. قال الله تعالى في سورة التكوير: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ) [التكوير: 19-25].

في هذه الآيات الكريمات يؤكد الله عز وجل أن القرآن الكريم نزل به على النبي ρ ملك كريم، وليس هو من وساوس وهواجس شيطان رجيم، كما تدَّعيه قريش، ولما كان المقام يقتضي الإسهاب في التنويه بشأن هذا الملك النازل بالقرآن ـ لا النبيِّ المنزَّل عليه ـ أفاض بذكر ستّ صفاتٍ للملك، ولم يذكر شيئاً من صفات النبي المنزل عليه إلا أنه نفى عنه تهمة قريش له بالجنون فقط، فقال تعالى: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) إلى آخر الآيات السابقة، فهذه مراعاة من الله عز وجل للمناسبة والمقام.

وأقول: لئن كان هذا الاستشهاد القرآني يتفق مع مراعاة المقام إيجابياً، فإن نصرة ما عليه المتوارَث من جماهير علماء الأمة تؤكد ضرورة مراعاة المقام سلبياً وإيجابياً، أي: تضعيفَ ما يمكن تضعيفه، وتقوية ما يمكن تقويته، لأن ما عليه الجماهير لابد أن يكون مؤسَّساً على ثوابت قرآنية ونبوية.

فمثلاً حينما يأتي حماد بن سلمة في حديث من أحاديث الصفات المخالفة لما عليه معتقد الأمة من التنزيه لله تعالى عن مشابهة الحوادث فإن الكوثري يقسو في ردّها، ويؤكد حكاية دسّ ربيبه عبد الكريم ابن أبي العوجاء المجسِّم في كتب حماد ما شاء من الأحاديث الموافقة لبدعته، وأما إذا ورد ذكره في أسانيدَ غير ذلك فإنه يحكم عليه بالحكم العام الذي عليه أئمة الحديث: ضابطٌ في ثابت البناني، متغيِّر فيما يرويه عن غير ثابت. وهذا ميزان عدل لا غبار عليه.

وأؤكد على أن تغيُّر موقف الإمام الكوثري من الراوي في موقف دون آخر هو من شأن الأئمة القدماء، وليس هذا من التناقض في شيء، أؤكد صحة هذا من موقف الإمام البخاري

---

[34] في «تاريخه» 13: 131 في ترجمة الحسن بن عبد الواحد القزويني.

في «صحيحه». قال رحمه الله في الباب 19 من كتاب العلم[35]: «باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله مسيرةَ شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد». ثم قال في كتاب التوحيد: الباب 32[36]: «ويُذكَر عن جابر، عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ρ يقول: «يَحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه مَن بَعُد كما يسمعه مَن قرُب: أنا الملك، أنا الديان». فجزم بتعليق الحديث في الموضع الأول، لأنه في سياق الرحلة في طلب العلم، لكن لما كان المقام مقام عقيدة وإثباتِ نسبةِ الصوت إلى الله عز وجل علّقه بصيغة التمريض، وهذا هو: إعطاء كل موقف حقَّه من الاعتماد أو عدمه، ولا يجوز عزو الحديث إلى «صحيح» البخاري والسكوت، دون بيان صيغة البخاري في ذكره له، كما وقع هذا لبعضهم.

وكذلك أقول في تغيُّر موقف الكوثري من بعض العلماء في مقام دون مقام، واختصاص دون اختصاص، من ذلك أننا نرى منه غَضَبَاتٍ مُضَرية على عثمان بن سعيد الدارمي صاحب «نقض الدارمي على بشر المَريسي»، وعبد الله ابن الإمام أحمد صاحب «كتاب السنة»، وابن خزيمة صاحب كتاب «التوحيد»، وإمام الحرمين صاحب «مغيث الخلق»، والخطيب البغدادي صاحب الترجمة السوداء للإمام أبي حنيفة في كتابه «تاريخ بغداد».

لكنك ترى ذلك منه في باب دون باب، لا يستغني عن عثمان الدارمي فيما يرويه عن ابن معين في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا الكوثريُّ ولا غيرُه يستغني عن عبد الله ابن الإمام أحمد فيما يرويه عن أبيه في العلل والرجال، بل في النقل والتخريج عن «المسند» وهو راويته، ولا أحد يستغني عن «صحيح ابن خزيمة»، ولا عن إمام الحرمين في الفقه والأصول والعقائد، بل إن الكوثري نفسه كان طبع من مؤلفات إمام الحرمين «العقيدة النظامية»، وهكذا نجد موقفه من الإمام الغزالي والفخر الرازي، رحمهم الله تعالى جميعاً.

وهكذا القول في شأن الخطيب البغدادي، فلا أحد يستغني عن كتبه عامـة، وعن «تاريخ بغداد» منها خاصة، بل إن الكوثري نفسه قال عنه في مقدمة «التأنيب»[37] «هو من جياد كتبه»، وقال في «مقالاته»[38] عن «الفقيه والمتفقه»: إنه أجدر كتب الخطيب بالطبع، مع ما حكاه فيه في مقدمة «التأنيب».

وهو يَنْحى باللائمة على الإمام الغزالي والرازي لتدوينهما بعض الأخبار التالفة، مما نشأ عنها انحراف في بعض آرائهما، لكنه لا يستغني عن كتبهما في أصول الدين وحراسة العقيدة من الفلاسفة وبعض الفرق الضالة.

وبهذا نستطيع أن نقول: إن منهج الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله في نقد الرجال: أنه يعطي الصورة الحقة لكل راوٍ أو عالم، ويشخِّص اختصاصه الذي يُرجع إليه فيه، والذي لا يُرجع إليه فيه، ففلان وفلان ممن أجاب في المحنة عن اعتقادٍ، وفلان وفلان ممن أجاب فيها خوفاً من العذاب، وفلان متأثر منحرف عن أهل الرأي، وفلان منساق مع المشبهة، وفلان محدِّث وليس بفقيه ولا متكلم، وفلان متكلم غير محدِّث، وهكذا وهكذا.

---

[35] (1: 173) من «فتح الباري».
[36] من «فتح الباري» (13: 453).
[37] ص22.
[38] ص63.

وبهذا النقد الجريء الصريح الصحيح تكون الصورة الناصعة للعلم والدين ولأهله، بميزان الحق والنَّصَفةِ، لا زَغَل ولا زيغ، لاسيما في بابِ العقائد، ثم بابِ التشريع وأحكام الفقه، والكوثريُّ رحب الصدر في مناقشاته الفروعية بشرط أن لا يَشعر من مناقشه بانحراف عن إمام المذهب، لأن الانحراف عنه انحراف عن الخط العام لجماهير الأمة الذين اعترفوا للإمام بإمامته، ولا الكوثريُّ ولا غيره يَرَون أن إمام أيّ مذهبٍ معصوم محقٌّ في كل ما ذهب إليه.

* * *

الباب الثاني

أهم كتب الكوثري الرجالية: «تأنيب الخطيب»

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: السبب الباعث على تأليف «تأنيب الخطيب» وملابسات أخرى.

الفصل الثاني: عرض إجمالي لكتاب «تأنيب الخطيب».

الفصل الثالث: كلمة عن العلامة عبد الرحمن المعلمي وكتابه «التنكيل».

المطلب الأول: حقيقة الباعث للمعلمي على تأليفه «التنكيل».

المطلب الثاني: عرض موجز لكتاب «التنكيل».

المطلب الثالث: ندم المعلمي وتراجعه عن «التنكيل».

الفصل الرابع: الفرق الجوهري بين منهج الرجلين وكتابيهما.

الفصل الأول

السبب الباعث على تأليف «تأنيب الخطيب» وملابسات أخرى

1 ـ إن الإمام أبا بكر الخطيب البغدادي أحد أئمة الحديث وعلومه الذين لا ينكر فضلهم وأثرهم الكبير في هذا الباب، أما الجانب الفقهي عنده: فكان أولَ أمره نشأ على مذهب الإمام أحمد، وألّف ـ فيما ألّف ـ كتاباً في مناقب الإمام أحمد، ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي، وكان ذلك ـ والله أعلم ـ في الربع الأول من القرن الخامس الهجري.

وقد عبَّر الإمام ابن عبد البر ـ وهو عصريُّ الخطيب ـ عن موقف الحنابلة في عصره من الإمام أبي حنيفة فقال في كتابه «الاستغنا»[39] «وعامة الحنابلة اليوم على ذمّه»، ثم لما انتقل الخطيب إلى مذهب الإمام الشافعي كان قبله بقليل محاولة من أبي حامد الإسفراييني ـ شيخ شيخ الخطيب ـ لنقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية[40]، ثم صارت تُعقد المناظرات الحادّة بين رجال المذهبين، والخطيب هو عصريُّ وبلديُّ إمام الحرمين صاحب «مغيث الخلق» الذي كتب عليه الكوثري «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق»، وفيه ـ كما تقدم ـ أن إمام الحرمين، يرى وجوب التمذهب للشافعي على كل مسلم، وأعطى فيه صورة شوهاء سوداء عن المذهب الحنفي.

فالخطيب ينتمي إلى رجال مذهبين فقهيين حدثَ من جديد بينهما وبين رجال مذهب الإمام أبي حنيفة غَبَش وعدم مصافاة، سببها بالنسبة للحنابلة: عدم إعطاء كلِّ ذي حقّ حقَّه، فكونُ الذين تولوا امتحان الإمام أحمد ومَن معه يوم المأمون تلقوا الفقه الفروعي عن أصحاب أبي حنيفة: لا يلزم منه أن نحمِّل أبا حنيفة وزرهم، وسببها بالنسبة لشافعية ذاك العصر أيضاً: صنيع أبي حامد الإسفراييني، أما أهل المذهبين قبل هذه الفترة فعلى غاية الموادَّة والمصافاة، وأيُّ عالم في الدنيا يضيق صدره من وجود مخالف له في فروع الدين؟!.

ولما ألف الخطيب كتابه «تاريخ بغداد» وجد فيه مرتعاً خِصْباً ليسوق في تراجم أئمة المذهب الحنفي ما يعبِّر عن منشئه الفقهي، ولاسيما في ترجمة الإمام الأعظم إمام المذهب، وأطال وأسهب وأتى بكل قبيحة ووقيعة، متظاهراً بأنه يسوق ما نُقل إليه ورُوي، جامعاً للجرح والتعديل، متلبساً بالإنصاف بحكايته الجرح والتعديل، مع أن الذهبي نقل في «السِّيَر»[41]، و«تذكرة الحفاظ»[42] عن الخطيب نفسه أنه يؤخر القول المعتمد عنده، وقد أخَّر الجرح في ترجمة الإمام وقدَّم التعديل.

وقد تولى بعض العلماء السابقين الردّ على هذه الترجمة الشنيعة، وجاء عهدُ الطباعة، ووقتُ طباعة هذا «التاريخ»، وحينما قارب طبع الكتاب المجلد الثالث عشر الذي فيه ترجمة أبي حنيفة جاء ناشره السيد محمد أمين الخانجي ـ وهو صديق حميم للكوثري ـ وزار الكوثري في منزله وقال له[43]: «لو كنت أعلم أن الخطيب يبلغ به التقوُّل والتحامل على الإمام الأعظم إلى الدرجة التي رأيتها الآن ما كنت لأجترىء على مشاركة الطابعين في طبع تاريخ الخطيب، ولكني خطوت خطوة لا سبيل لي معها إلى التراجع، فماذا أعمل؟!

فقلت ـ القائل هو الكوثري ـ: يوجد ردُّ ملِك العلماء الملك المعظَّم عيسى بن أبي بكر الأيوبي على الخطيب، بدار الكتب المصرية، ونسخة أخرى منه بمكتبة محمد أسعد بإصطنبول، فإحدى النسختين تقابَل بالأخرى، فتذيَّلُ ترجمة أبي حنيفة في «تاريخ» الخطيب بما في هذا الرد، وفيه كفاية.

ثم استشار شركاءه في الطبع، لكنهم لم يوافقوه على ذلك، بملاحظة أن نشر هذا الردّ معه يُضرّ رواج الكتاب، فراجعني مرة ثانية، فكتبت تعليقات مختصرة تنقذ الموقف بدون أن

---

(39) (1: 572).
(40) كما بيَّن ذلك الكوثري في مقدمة «التأنيب» ص19 فما بعدها.
(41) (18: 278).
(42) (3: 1139).
(43) كما يحكيه الكوثري في مقدمة «التأنيب» ص 28-30.

أذكر اسمي، بناء على أني لم أعطِ الموضوع حقه من التوسع، حيث كان القائمون بطبعه يأبون التشدد على الخطيب لمصلحة تجارية.

ثم رأيت الكتاب قد طبع بتصرف مُجحفٍ في تعليقاتي، فإذا أحد الحَشَوية الجهلة[44] من أعداء أئمة السنة لعب في الأمر بإيعازٍ من زملائه المتبدعة، وقام بالتصحيح المطبعي، كمتبرّع، وتصرَّف في التعليقات كما أوحى إليه هواه تصرفاً يزيل قوتها».

ثم حكى الشيخ كيف طُبع هذا المجلد مع تصرف وتحريف في تعليقاته، وكيف صادرت الحكومة المصرية هذا المجلد، وأعيد طبعه بإشراف الأزهر، ومعه ردّ الملك المعظم، ومع ذلك لم يأت الأمر مستوفياً كما ينبغي، فألف الشيخ كتابه «التأنيب».

ومما حكاه الشيخ تعليقاً على «التأنيب»[45] قوله: «ومن غريب ما سمعت من المشرف على طبع «التاريخ» أن بعض المستشرقين وأناساً ممن يدَّعون زوراً الانتماء إلى السلف أبلغوه أنه إذا استُمِر على طبع الكتاب من نسخة الكبريلي ـ وهي خِلْو عن غالب المثالب في ترجمة أبي حنيفة ـ يعلنون على الملأ أن الكتاب ناقص منقوص، فاضطر إلى اتباع نسخة دار الكتب المصرية على سُقمها، لوجود تلك المثالب فيها بأكملها، وفي ذلك ما يكشف الستار عن تآمر الفريقين وتآخيهما في تلك الغاية، فليعتبر بذلك المعتبرون».

ثم قال الكوثري[46]: «وكنت أوصيت لطابع الكتاب أن يكتفي بنسخة الكبريلي، مع الإشارة تحت الصفحة إلى: «انتهاء ما في تلك النسخة، وإلى أن بالدار نسخة سقيمة فيها زيادات، كلها سباب وشتائم يبرأ منها أهل العلم، فلم يطمئن إليها ولم ينشرها»[47]، ولكن لم يأخذ الطابع برأيي هذا، لتوالي الإنذارات عليه من قِبَل جماعة من المتسلّفين وقادتهم، كما سبق.. وكان الطابع يبدي ندماً عظيماً على عدم أخذه برأيي، ومتابعته لأصحاب الغايات». ونحو هذا في مقدمة «الترحيب».

وخلاصة ذلك: أن تأليف الكوثري لهذا الكتاب إنما كان:

1 ـ لدفع المفتريات الأثيمة الظالمة على الإمام، ولقيامه بواجب حق الإمام على الأمة عامة، وعلى الكوثري الإمام الذي يملك من العلم وقوة الحجة ما لا يملكه غيره.

2 ـ وأيضاً لكشف تآمر أعداء أبي حنيفة.

3 ـ ولأن السكوت عن هذه المفتريات وهذه الحَمَلات المتتالية: يوهم الناسَ الدهماء أن ما يذيعه المغرضون هو حقائق في ميزان العلم، وعندئذ تنقلب الموازين ولا يمكن تصحيحها.

وأقصد بالحَمَلات المتتالية:

---

[44] هو محمد حامد الفقي. وينظر مثال على تصرفاته في حديث في «صحيح» البخاري الذي نقله الإمام ابن القيم في حاشيته على «تهذيب سنن أبي داود» (3: 355) السطر الأول، والحديث في «صحيح» البخاري (1037، 7094)، وراجع طبعات «صحيح» البخاري إن شئت.

[45] ص 29-30.

[46] ص 105 من «التأنيب».

[47] يريد الشيخ رحمه الله أن ما كتب هنا بين هذين الهلالين كان ينبغي أن يكتب تعليقاً هناك في «تاريخ بغداد».

أ ـ استلال ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ» الخطيب، وبعثها إلى الهند لتطبع هناك بالعربية، وباللغة الهندية معاً، والمسلمون في تلك الديار لا يدينون لله تعالى بغير المذهب الحنفي.

ب ـ وأيضاً: استلال باب الردّ على أبي حنيفة من «مصنف» ابن أبي شيبة، وطبعه في الهند كذلك.

ج ـ ثم طبع «نقض الدارمي» وفيه من الرد على أبي حنيفة وأصحابه ما يلفت الأنظار جداً.

د ـ ومثله كتاب «السنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد.

هـ ـ طبع «مغيث الخلق» لإمام الحرمين، وقد أوجب فيه على كل مسلم التمذهب للإمام الشافعي رضي الله عنه، وزيادة في الإمعان بذلك فإنه حكى حكايات مَشِينة جداً فيها الإساءة إلى المذهب الحنفي.

وهذا سوى مسائلَ مفردة هامة، كجعل الطلاق الثلاث طلقة واحدة، وإنكار نزول عيسى عليه الصلاة والسلام آخر الزمان. ولم يتصدَّ أحد لكشف مخاطر هذه الكتب سوى الإمام الكوثري جزاه الله خيراً عن حراسة العلم والدين.

* * *

الفصل الثاني

عرض إجمالي لكتاب «تأنيب الخطيب»

وبعد هذا العرض التاريخي أقول في عرض أهم مضامين «التأنيب»:

1 ـ قدَّم الكوثري لكتابه «التأنيب» مقدمة نفيسة جاء فيها: الحديثُ عن فضل الله على هذه الأمة المحمدية بإعداد الأئمة المتبوعين علماً وعملاً، ثم اتباعاً من الأمة لهم في دين الله، وذكرُ أخذهم عن بعضهم، وذكرُ مزايا لكل واحد منهم. وذمُّ مَن يدعي لزوم اتباع كل الأمة الإسلامية لإمامه، كما ذمَّ مَن يدعي لإمامه الصوابَ مطلقاً في كل اجتهاداته.

ثم عَرَض لأمرين هامين:

2 ـ أولهما: مشكلة رواةٍ للحديث الشريف لم يكونوا متأهلين لفهم الحديث والتفقه فيه، بدرت منهم مواقف غريبة منكرة، وجاءتهم طامة المأمون التي امتحنتهم فيها بالقول بخلق القرآن، وكانوا ـ كما يقول الشيخ ـ: «بعيدين عن تعقُّل محل النزاع وتحريره»، وكان هؤلاء الرواة «متمسكين بحرفية ما يروونه غير معوِّلين على أفهام الآخرين في النصوص، يرمونهم بمنابذة السنة، عند عدم موافقة أفهام هؤلاء لأفهامهم أنفسهم»، وهذه البلية ما تزال في عقول كثيرين من الناس اليوم.

وقد كان بعض القضاة الممتَحِنون أيام المحنة ممن أخذ الفقه عن أصحاب أبي حنيفة، فسلّوا سيف النقد ـ كما يقول الشيخ أيضاً ـ على أئمة هؤلاء القضاة في الفقه الذين لا ناقة لهم في الأمر ولا جمل، من غير حقّ، حتى ساوَوْا بين القضاة وأئمتهم الأبرياء، فرموا أبا حنيفة

وأصحابه الأبرياء عن وَتَر واحد، ودوّنوا فيه وفي أصحابه مثالب مختلقة، بأسانيد مركبة، أوحَتْها إليهم غضبتهم الظالمة».

وهذا الكشف التاريخي لحقيقة الحملة على أبي حنيفة وأتباعه من دهماء الرواة: يعدّ من نوادر فوائدِ هذه المقدمة.

3 ـ ثانيهما جاء الشيخ بكشف تاريخي آخر فيه مبتدأ المزاحمة بين الحنفية والشافعية، على طول عهد الإخاء بينهما سابقاً ولاحقاً، هو محاولة الإمام أبي حامد الإسفراييني الشافعي (344- 406) لسحب القضاء من الحنفية إلى الشافعية، وفي هذا كشف أيضاً لسبب حملة الخطيب البغدادي (392- 463) على أبي حنيفة وأصحابه، فإنه ولد أثناء تلك المعمعة، وتقدم أنه نشأ حنبلياً ثم صار شافعياً، وكان أخذه للفقه الشافعي عن أبي الطيب الطبري خليفة أبي حامد الإسفراييني.

4 ـ ثم ترجم للخطيب نفسه ترجمة حادّة ذكر فيها الطعون فيه، معتمداً في جُلّها على ابن الجوزي الحنبلي، وكأن نقمته على الخطيب جاءت من نُقلة الخطيب عن المذهب الحنبلي إلى المذهب الشافعي، والله أعلم.

5 ـ ثم حكى الشيخ قصة طبع «تاريخ بغداد»، كما قدمتها.

6 ـ ثم لخص الكوثري منهجه في نقد أخبار الخطيب في مقدمة «التأنيب» ومهّد لهذا التلخيص بتنبيه فقال ص 31: «تنبيه: أبو حنيفة تابعه في الفقه شطر الأمة المحمدية بل ثُلثاها على توالي القرون[48] ... ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته، وتواتر ثقته وأمانته، واستفاضة يقظته ونباهته، وكثرة أتباعه وذيوع فقهه، وانتشار مذهبه في البقاع والأصقاع، وكمال عقله وسعة علمه: لا يُسمع فيه وقيعة كل مَن هبّ ودبّ، ولا سيما بعد العلم بما ينطوي عليه خصومه من مزيد الخبث في اصطناع المثالب بقلة دين وقلة تبصُّر.

فلا يتصوَّر أن يناهض ما روي في مثالبه في «تاريخ» الخطيب ونحوه، ما تواتر في مناقبه، إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر، أو كانت الهواجس والوساوس قاضية على الملموس من الحقائق، وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور، فضلاً عن المتواتر، فكيف وأسانيدُ ما ساقوه في مثالبه رضي الله عنه فيها من وجوه الاعتلال والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى.

وما سردناه في هذا الكتاب من الأخذ والرد، يدعو الباحثَ المتبصِّر إلى التروِّي في قبول ما يجد في كتب الجرح إلى أن يستوثق من ملابسات الجرح وبواعثه، والله سبحانه هو الهادي».

وخلاصة هذا التنبيه أمران:

أولهما: محاكمة هذه الأخبار صحيحِها ـ إن كان ـ وسقيمِها، إلى المتواتر المستفيض عن الإمام أبي حنيفة.

---

[48] يكرر الإمام الكوثري رحمه الله تعالى هذا القول في كتبه، ويعزو القول الأول (الشطر) إلى ابن الأثير رحمه الله، وهو في خاتمة «جامع الأصول» (15: 435)، وترجمة الإمام أبي حنيفة جاءت هناك (15: 432-436).
أما القول الثاني (ثلثاها): فيعزوه إلى الإمام عليّ القاري، وهو تقدير صحيح أيضاً، فقد كانت وفاة عليّ القاريّ رحمه الله بعد ابن الأثير بأربعة قرون: (606) (1014).

ثانيهما ـ وهو أهم وأعم ـ: نقد وغربلة ما في كتب الجرح والتعديل، بدراسة ملابسات مادتها العلمية والحكم عليها على ضوء دراسة تاريخ معتقدات الجارح والمعدِّل، والمجروح والمعدَّل، وكما أن كتب علوم الحديث طافحة بالتأكيد على أن كلام المختلفيْن في المذهب والمعتَقَد، وكلام المتعاصرَيْن المتنافرين: لا يقبل في حق بعضهم، فكذلك من الواجب تعميم هذا الحكم على سائر المذاهب والمشارب.

وهذا هو ملخص منهجه في «التأنيب» وتقدم تفصيل منهجه في نقد الأسانيد والمتون، في الفصل الرابع من الباب الأول.

7 ـ ثم جاءت مرحلة الردّ التفصيلي: يذكر الجزء والصفحة، ثم يذكر النصّ الذي يريد التعليق عليه من كلام الخطيب، ثم يعقبه بالردّ عليه.

وهذه الترجمة المؤلمة جمعت المسائل العَقدية التي وقع الخلاف فيها بين أبي حنيفة والآخرين من الرواة، كما جمعت جملة من المسائل الفقهية التي خالف فيها أبو حنيفة غيره من الأئمة، وكان الكوثري فارس الميدان في تحرير هذه المسائل العقدية والفقهية، فجلّى وجهة نظر الإمام وأصحابه في تلك القضايا، بأسلوبه الجزل الرصين المحكم.

8 ـ ثم ذكر في خاتمة الكتاب أن الخطيب أودع في تراجم أصحاب الإمام طعوناً من طراز طعونه في الإمام، فلذلك أتى الشيخ بتراجم موجزة لأصحاب الإمام: أبي يوسف ومحمد والحسن بن زياد اللؤلؤي، جاء فيها بدفاع موجز عن تلك الطعون. رحمهم الله تعالى، ورحم جميع علماء المسلمين.

ومن الواجب المحتم أن أشير في ختام هذا الفصل الثاني إلى ثلاث قضايا:

الأولى: كلامه الشديد في الخطيب البغدادي، معتمداً على عدة كتب من مؤلفات ابن الجوزي[49]،وهذا أمر يَستشفُّ منه القارئ العادي أن ابن الجوزي شديد الانحراف عن الخطيب، فلا ينبغي الاعتماد عليه، فضلاً عن إمام كالكوثري، فكان ينبغي أن لا يعتمد عليه.

الثانية: خدشه في صحة كون الإمام الشافعي قرشياً صَلِيبة.

الثالثة: إثارته لأخبار نُقلت في صحة لغة الأئمة، أبي عمرو ابن العلاء، والفراء، ومالك، والشافعي.

وأقول: قال سيدنا أبو الدرداء رضي الله عنه ـ وهو حكيم هذه الأمة ـ: إن لكل مقام مقالاً[50]، وهذا جواب جُمْلي صالح للملاحظات الثلاثة.

وأما الجواب التفصيلي عن القضية الأولى: فهو أن الكوثري لم يُرِدْ كتابة ترجمة تفصيلية للخطيب ليستوعب فيها ما له وما عليه، ولذلك اقتصر على ما يقتضيه المقام، وهو هو في هذا المقام قال: «وألف «تاريخ بغداد» وهو من جياد كتبه».

---

[49] منها «المنتظم» (16: 132).

[50] عزا هذا القول إلى أبي الدرداء: السخاويُّ في «المقاصد الحسنة» (870) إلى «الجامع» للخطيب، ولم أره فيه، وإلى «مكارم الأخلاق» للخرائطي وهو فيه (546) من كلام أبي الطفيل عامر بن واثلة آخر الصحابة وفاةً رضي الله عنهم.

وأما الجواب عن غَمْزه في قرشية الإمام الشافعي: فإنه لمّح في مقدمة «التأنيب»[51] تلميحاً، وصرّح به في مقدمة «إحقاق الحق»[52]، لكن لما قال ابن عبد البر في «الانتقاء»[53] عن الإمام الشافعي: إنه «إلى شافع ينتسب» علّق عليه الكوثري بقوله: «ومن زعم أن شافعاً كان مولى لأبي لهب، فطلب من عمر أن يجعله من موالي قريش، فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل: فقد بعُد عن الصواب، وشذَّ عن الجماعة، والتعويلُ عليه ـ أي على هذا الزعم ـ من بعض الحنفية والمالكية تعصّب بارد، ولهم أن يناقشوه في علمه لا في نسبه».

وتأكيداً منه لهذا المعنى: فإنه قال في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي[54] في سياق عَتْبه على ابن خزيمة: «ولعل ذلك ـ أي وقوعَ ابن خزيمة في أخطاء عَقَدية ـ جزاءٌ معنوي بمساعدته لمحمد بن ـ عبد الله بن ـ عبد الحكم في تأليف ذلك الردّ القاسي ضدّ الإمام المطلبي القرشي رضي الله عنه».

وأما الجواب عن إثارة الطعن في صحة لغة هؤلاء الأئمة: فهي من الناحية العلمية من غرائب نقول الكوثري من المخبئات ودفائن الكتب، لكنه قال رحمه الله في آخرها من «التأنيب»[55]: «والحقّ أن الأئمة المتبوعين أعلى كعباً من أن يوصف أحدهم بالضعف في اللغة، لاستجماعهم شروط الاجتهاد، ومن تلك الشروط: معرفة اللغة حقّ المعرفة، وقد أجمعت الأمة على اتباعهم دون الآخرين..، والكلام يجرُّ الكلام، سامحنا الله وإياهم فيما شطَّ بنا القلم عن الاعتدال، وغفر لنا ولهم في جميع الأحوال».

يريد: أن الكلام من الطرف الآخر في حق أبي حنيفة يجّر إلى الكلام في غيره، ولولا أن الآخرين يثيرون الشُّبَه في حق أبي حنيفة لما أثار الكوثري هذه الدفائن.

وأكّد القول بأنه لا ينبغي أن يُتكلم في أي إمام بغير المناقشة العلمية ومقابلة الدليل بالدليل، في كتابه «الامتاع»[56] فقال بعد أن نقل بواسطة ابن النديم كلمة لمحمد بن شجاع في الشافعي رحمهما الله تعالى: «لا أستسيغ أن يتكلّم أحد في إمام من أئمة المسلمين بمثل هذه اللهجة..، لكن بالنظر إلى أن محمد بن شجاع رجع عن ذلك وأقرّ بعلم الشافعي نقول: عفا الله عما سلف، ونسكت».

وقال الكوثري في «الترحيب»[57] عقب نقله عن علي بن عاصم في أبي عوانة الوضاح اليشكري: وضّاعٌ ـ أو وضّاحٌ ـ ذلك العبد: «كثيراً ما يقع مثلُ هذا الترامي بين الرواة عند ثوران النفوس إلا من عصمه الله، ولا أحبّ أن أذكر نماذج من ذلك، حذراً من إيذاء رجال أفضَوْا إلى ما عملوا من غير حاجة علمية».

---

(51) ص11.
(52) ص 19.
(53) ص 116.
(54) ص268.
(55) ص 58.
(56) ص61.
(57) ص 409.

فهذا هو الضابط العلمي عند الكوثري لنبش هذه الدفائن: هو الحاجة العلمية، أما أعراض المسلمين عامة، والعلماء منهم خاصة، فمحفوظة مكرَّمة.

الفصل الثالث

كلمة عن العلامة عبد الرحمن المعلّمي وكتابه «التنكيل»

كان لصدور كتاب «التأنيب» ضجة علمية, وقد أوقع أعداءَ الإمام أبي حنيفة في حيرة من أمرهم أمام قوته العلمية، وإحكام أحكامه، وتحقيق أبحاثه من كل جانب: عقدي، أو فقهي، أو تاريخي، فانتُدِب للردّ عليه عالم لم يكن في الميدان سواه، كان يُعِد العُدة للرد على الكوثري من منطلق مذهبه، فاستُغِلَّ للردّ عليه من منطلق مذهب آخر، فجَمع في ردّه بين العصبيتين: لمذهبه ولمذهب آخر.

ذلك الردُّ وكاتبه هو «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة الشيخ عبد'الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني (1313-1386هـ) رحمه الله، أحد علماء السادة الشافعية من أهل اليمن، وأمضى شطراً من حياته في الهند، في تحقيق عدد من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن، ثم قدم مكة المكرمة وكان أمين مكتبة الحرم المكي، وفيها توفي.

والكتاب في مجلدين، طُبع، وصُوِّر، وطبع طبعة أخرى. طبَعه للمرة الأولى بدمشق المكتب الإسلامي، بتحقيق وتعليق الشيخ ناصر الألباني، وكان تاريخ مقدمة الشيخ الألباني سنة 1386هـ، ثم صُوِّر في باكستان سنة 1401هـ، ثم طُبع طبعةً جديدةً باسم: دار الكتاب السلفية, القاهرة, دون تاريخ، ثم طبع طبعات أخرى.

وكان الشيخ المعلمي قد تعجل بطبع خلاصةٍ شديدةِ التلخيص من «التنكيل» باسم «طليعة التنكيل» في أزيد من مئة صفحة من القطع الوسط، وقد نَدَب نفسه لطبعها له بمصر صديقه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وذلك بعد صدور «التأنيب» بثماني سنين!، وفعل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في الكتاب ما أغضب المعلّمي.

وتوضيحه: أن الشيخ حمزة أضاف من (عنديات) جملاً سفيهة سافلة، شبَّه فيها الكوثري باليهود، وأن اليهود أساتذته, وأن أبا حنيفة (صنم) الكوثري،.. إلى كلمات أخرى، استخرجها الكوثري في مقدمة «الترحيب»، وقال رحمه الله: «كان المعروف من اليمانين لينَ الجانب، وسموّ الخلق.. ومع ذلك أرى بين ثنايا كلمات هذا المؤلف عباراتٍ نابية، فرأيت تسجيلها هنا باسم الأستاذ الناقد.. إلى أن يتبرأ منها فيثبتَ أنها من المعلّق المعروف اللهجة منذ قديم، أو من الطابع الجديد المنحاز إلى السلفية الحاضرة...»، ثم ذكرها الشيخ.

وصدر أول هذا العام 1428هـ كتاب اسمه «الجواهر الحِسان في تراجم الفضلاء والأعيان من أساتذة وخِلاّن» للعلامة الفقيه الشيخ زكريا بن عبد الله بيلا المكي رحمه الله تعالى، ترجم فيه للمعلّمي[58]، ومما جاء فيه: «وحَدَّثْ عن أخلاق فضيلته: تواضع وسموّ واتزان، ومهارة إلى حدّ بعيد مما أكسبه الجلال والبهاء، وأورثه حبَّ المتصلين به، وإني لما علمتُ بأنه هو الذي ردّ على العلامة المحقق الشيخ محمد زاهد الكوثري ما أورده في كتابه «تأنيب الخطيب»، وسمَّى ردّه

---

[58] (2: 563-565).

«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» وطبَع «طليعته» وطالعته، قلت له ـ وأنا بالمكتبة ـ: في ردّكم متانة وبحث علمي جيد، غير أن فيه كلمات غير مستحسنة يَمَجُّها الطبع السليم! فأجاب: بأن الأمر كذلك، وأنها لم تكن من وضعي، وإنما حشوٌ زيدتْ من الشيخ حمزة عبد الرزاق (كذا، وصوابه: محمد عبد الرزاق حمزة)، فإني لما أرسلت من الهند إليه الكتاب للاطلاع عليه وضع كلمات من عنده نابية، وفعلاً نبهته عليها بعد أن ظهر هذا الكتاب، ولذلك كنت أستحيي أن أقدم لبعض العلماء نسخة هدية.

وفي مجلس آخر ـ والكلام للشيخ زكريا رحمه الله ـ أطلعني (على) تقييدٍ كتابةٍ بقلمه تبرئة من هذه الوصمة التي لا تليق بمنزلة العلماء الأعلام، وتبرئة ساحته من طرف الشيخ حمزة عبد الرزاق (كذا) في كتابه الذي ردّ به على العلامة محمد زاهد الكوثري، وكنت أسمع من فضيلته كثيراً الثناء الحسن على العلامة الكوثري، وأنه صاحب حِذْق واطلاع وجودة، وأشاركه بأن الحال كذلك، ولكن أورث الضجة حوله وقوفُه الصُّلب الشديد فيما لو تساهل فيه لكان له فيه مندوحة، فرحمة الله عليه رحمة الأبرار، ورزقنا العلم النافع».

ولي عليه توضيحات ومتممات ومؤكدات:

1 ـ نقله عن المعلّمي إقراره بأن محمد عبد الرزاق حمزة «وضع من عنده كلمات نابية..»: ينبغي لقارئه أن يرجع إلى مقدمة الألباني لـ»التنكيل»[59] وقوله: «اعتمدت في هذه الطبعة على الطبعة الثانية منها ـ من «الطليعة» ـ، وذلك لأمرين: الأول: أنه كان وقع في الطبعة الأولى بعض الأخطاء...

والأمر الآخر: أن الطبعة الأولى كان قد أُدرج فيها في المتن والتعليق ما ليس من كلام المعلّمي رحمه الله تعالى، بخلاف الطبعة الثانية، فقد جاء على الوجه الأول منها: «طُبع للمرة الثانية بعد المقابلة على الأصل الذي كتبه المؤلف، وإخراج ما أُدرج في الطبعة الأولى من غير كلامه في المتن أو الحاشية».

ولم يُفصح الشيخ الألباني عما أُدرج؟ ومن الذي أدرج فيه؟ ليكون قد أدى الأمانة العلمية التي يدَّعيها[60].

وهذا التزيُّد والتصرُّف المَشِين من محمد عبد الرزاق حمزة الذي أوقع المعلّمي في الحرج والخجل من العلماء، هو الذي حَمَل المعلّمي على أن يكتب ما حكاه الشيخ الألباني[61] «يقول المؤلف: إذا علّق أحد على كتابه فليكن التعليق منفصلاً عن كلامه، وعليه توقيعه»، ووصف الألباني أنه ميّز تعليقات محمد عبد الرزاق حمزة بجعلها في التعليق، أو بين معقوفين وقال: «وإنما فعلت ذلك لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك»، وهذا صحيح، لكن ماذا يقول الألباني في صنيع صاحبه؟! وماذا يقول هو عن نفسه وقد ستر على صاحبه سوء جريمته؟! هذا هو الذي ينبغي أن تكشفه الأيام.

2 ـ قول المعلّمي: «كنت أستحيي أن أقدّم لبعض العلماء نسخة هدية»: ذكّرني هذا بما حكاه لي سيدي العلامة وارثُ علوم الكوثري: الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى أنه التقى بالمعلّمي في حجته الأولى فقال له: إنهم دسّوا عليّ في كتابي «طليعة

---

[59] ص6.
[60] ص5 السطر الثاني.
[61] في مقدمة «التنكيل» ص5.

التنكيل» ما لا علم لي به. قال شيخنا: قال لي المعلمي هذا الكلام وهو لا يعلم أني تلميذ الكوثري، فيكون المعلّمي قد كان يتبرأ من صنيع محمد حمزة هذا ويشهّر به أمام من يعرفه ومن لا يعرفه.

وانظر بعد ذلك تلطُّف الألباني في كشفه هذه الفعْلة أول تعليقة له على «التنكيل»، ولو أن الكوثري فعل شيئاً من هذا ـ وحاشاه ـ لرأيتَ كيف يَكشف ذلك منه الألبانيُّ أو المعلمي!

3 ـ وقوله: «وفي مجلس آخر أطلعني (على) تقييد كتابةٍ بقلمه تبرئة من هذه الوصمة»: فكأنه يشير إلى ما قدمته قبل قليل: «يقول المؤلف: إذا علق أحد على كتابه فليكن التعليق منفصلاً عن كلامه، وعليه توقيعه». ويأتي إن شاء الله تمام كلام الشيخ زكريا، وما عليه من توضيحات.

المطلب الأول: حقيقة الباعث للمعلمي على تأليف «التنكيل»:

إن الباعث الحقيقي للشيخ العلامة المعلمي في ردّه على الكوثري هو حماسُ عصبيةٍ مذهبية شافعية، أمام حماس عصبية مذهبية حنفية، لا أكثر، ودليل ذلك في تتمة كلام العلامة زكريا بن عبد الله بيلا، قال رحمه الله: «ومرةً سألت فضيلته عن مذهبه؟ فقال: شافعي ما حييتُ، وأنشد هذين البيتين:

ومن شُعب الإيمان حبُّ ابن شافع وفرضٌ أكيدٌ حبُّه لا تطوُّعُ
وإني حياتي شافعي فإن أمتْ فتوصيتي بعديَ أن تتشفَّعوا

وفي الحين كان حاضراً حضرة مدير المكتبة الشيخ سليمان الصَّنيع رحمه الله تعالى، فعارضه بقوله: بأن يتحنبلوا ـ لأنه حنبلي المذهب ـ فقال فضيلته: لا، فقال المدير: محفوظي كذا، وحالاً للتأكد من الصحة أخذ ـ المعلمي ـ كتاب «تهذيب التهذيب»[62] ونظر ترجمة أبي عبد الله محمد البُوشَنْجي وفيها قال: بأن يتشفَّعوا». وكانت وفاة البوشنجي سنة 290 عن قرابة تسعين سنة.

وأما قوله عن مذهبه: إنه شافعي ما حييت: فأذكرني أمراً آخر. كان زارنا في حلب شيخنا فضيلة العلامة الكبير الحِبْذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله أواخر شوال من عام 1398 هـ، ومكث شهراً، ولازمته فيه ملازمة تامة، والحمد لله، ومما سألته: قلت له: تعرفون الشيخ المعلمي؟ قال: نعم، قلت: كيف هو؟ قال: شافعي، ولم يزدني في الجواب كلمة، فسكتُّ، أدباً مع الشيخ، وكنت أريد منه المزيد، ثم اطلعت على اتصال علمي بين الأعظمي والمعلمي، هو تقريظ المعلّمي لتحقيق شيخنا الأعظمي لـ»مسند الحميدي».

ومضت برهة، وأكرمني الله تعالى بنزول المدينة المنورة، ثم بزيارة مكة المكرمة للعمرة، وذهبت إلى مكتبة الحرم المكي، وكانت بجوار الحرم، ودخلتُ قسم المخطوطات، ونظرت في فهرسه، فرأيت فيه «تنزيه الإمام الشافعي عن مطاعن الكوثري» للمعلّمي، برقم 2791 عام، وميكروفيلم 2551، فطلبته، فوجدته مسوَّدة بقلم الشيخ المعلمي، وهو دفتر

---

(62) (9: 10).

مدرسي، وفيه شطب كثير، فتذكرت كلمة شيخنا الأعظمي فيه: شافعي، ويجد القارئ في ثنايا «التنكيل» مواقف تؤكد هذا[63].

والذي يهمني هنا أن أقول كلمة موجزة فيها بيان الفرق الجوهري بين الشيخين: الكوثري والمعلمي في علم الجرح والتعديل، من خلال ما كتبه المعلمي في 430 صفحة من المجلد الأول، فأقول:

1 ـ إن المعلمي علامة محقق، وقد وصفه الكوثري نفسُه بهذين الوصفين في مقدمة «الترحيب»، لكنه محقق حسب الرسوم الشائعة بين الأئمة المحدثين، وهي كثيرةُ الاتصال والدوران في الفقهيات والأخلاق والفضائل، قليلةُ الاتصال بأحاديث العقائد، وكانت المنازلات بين الكوثري وخصومه محتدَّة اللهجة فيما يتصل بالعقائد كثيراً، ولها امتداد إلى رواة كانت لهم مواقف غير محمودة مع بعض رجالات ذاك العهد، فكان الواجبُ طيَّها وطمَّها، لكن وُجد من يثيرها وينشرها، حتى آل العهد إلى الخطيب الذي عاش ظروفاً خاصة ـ ذكر الكوثري بعضها ـ حَمَلته على تدوينها وإشاعتها.

ولأن هذه الأخبار تتصل بالإمام أبي حنيفة، قدوةِ الكوثري وإمامه، فإنه قد نَصَب نفسه للدفاع عنه، ولأنها لا تتصل بالإمام الشافعي، قدوةِ المعلمي وإمامه، فإن المعلمي راح يقول في «التنكيل»[64] عما ينبغي أن يكون عليه الموقف الحكيم!: «كان مقتضى الحكمة اتباع ما مضى عليه أهل العلم منذ سبع مئة سنة تقريباً، من سدل الستار على تلك الأحوال، وتقارض الثناء، واقتصار الحنفية في بعض المناسبات على التألم من الخطيب بأنه أورد حكايات لا تصح، فيقتصرون على هذا الإجمال ونحوه، ولا يطعنون في الخطيب، ولا في راو بعينه..»!!

وأقول: قد كان العلماء فيما مضى يُعدّون في الحاضرة الواحدة بالآلاف، وقد يوجد فيها خمس نسخ من «تاريخ بغداد»، وقد يوجد منه في الحواضر كلها مئة نسخة، أما الآن فيطبع منه عدة آلاف في طبعة واحدة!! فكم يكون الفرق بين شيوع الأخبار المنكرة التي لا يجدر السكوت عليها؟!

وفرق آخر: إن تلك الأخبار المستشنعة تجد علماءَ عقلاءَ يردونها ويربُّون نفوس أصحابهم وتلامذتهم على إنكارها، ويصححون لهم أنظارهم نحو أئمة الإسلام، أما الآن فالشيخ المعلمي يعلم حقَّ العلم كيف استُلّت هذه الترجمة وتُرجمت إلى لغة الهند ـ وتوابعها الآن: باكستان وبنغلاديش ـ وطبعت هناك للإفساد والبلبلة!! فهل يجوز السكوت على ترجمة يقال فيها: إن أبا حنيفة استتيب من الكفر مرتين، وأنه كان يقول: لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله تعالى لم أر بذلك بأساً، وأن رأي أبي حنيفة كالدجال، فكما أن الدجال لا يدخل المدينة فكذلك رأي أبي حنيفة لا يدخلها, وأن رجلاً رأى في المنام جنازة عليها ثوب أسود وحولها قسيسون، فقلت: جنازة من هذه؟ فقالوا: جنازة أبي حنيفة!! وغير ذلك وغير ذلك!! ومع كل هذا البَهت والبطلان يرى المعلمي في «التنكيل»[65] أن: «الخطيب اجتهد فلم يورد في حكايات الغضِّ ـ في أبي حنيفة ـ ما بان له سقوطه، ولولا ذلك لجاء بالعجب العجاب»!!

---

[63] منها ما يجده في «التنكيل» (1: 426).
[64] (1: 21).
[65] (1: 21).

ثم قال[66] «فأما الخطيب فإنما سرد أقوال الناس في الغض، كما ساق ما يروى في المناقب، وذلك واجبه من جهة أنه مؤرخ ومحدث»، وإذا كان الخطيب مؤرخاً ومحدثاً، ومن واجبه أن يذكر ما روي في أبي حنيفة من المناقب والمثالب، فإنا نرى الخطيب قد ذكر مناقبه من[67] ثم أنت تقول: إن رأس مال الحنفية ـ أي في مناقب إمامهم ـ قولُ الإمام الشافعي: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة»، فهل هذه الجملة هي التي ملأ بها الخطيب 33 صفحة من «تاريخه»؟!

وأنا أدرك تماماً أن هذا الجواب من الإلزامات الفارغة، لكن: لكل شيء آفة من جنسه.

أفليس هذا الكلام يقضي قضاء تاماً أن ردّه على الكوثري ردُّ شافعي محترق أكثر بكثير مما يعيبه هو وغيره على الكوثري في حنفيته؟! والخطيب أخّر الأخبار القادحة في أبي حنيفة وقدَّم الأخبار الدالة على فضيلته، والمعلمي يعلم جيداً أن اصطلاح الخطيب في «تاريخه» أنه يؤخر القول المعتمد في جرح الرجل أو تعديله، كما نقل ذلك الذهبيُّ عن الخطيب نفسه في «تذكرة الحفاظ»[68] ـ وهذا الكتاب مما صححه المعلمي ـ و»سير أعلام النبلاء»[69].

فهل في دعوى المعلمي للخطيب أنه سرد ما سرد بنزاهة وبراءة ذمة، ما يصدِّقه؟!

وأزيد في بيان الفارق الكبير بين حماس الكوثري وحماس المعلمي، فالكوثري إنما أثار حماسه تلك الهجمات الظالمة على الإمام أبي حنيفة، كاستغلال أعدائه اللامذهبيين لِما في «مصنَّف» ابن أبي شيبة[70]، ولترجمته في «تاريخ بغداد»، ولطباعة «مغيث الخلق»، ولِما كان يقوله محمد حامد الفقي على منبر الجمعة: أبو حِيفة، بدلاً من: أبو حنيفة!! وما يشيعه تقي الدين الهلالي، وقد حكاه الكوثري نفسه في مقدمة «النكت الطريفة»، وهكذا وهكذا.

أما المعلمي فلم يكن يثير حماسه شيء لا هو ولا أي عالم شافعي آخر معاصر، إنما أثار حماسَه مناقشاتُ الكوثري للشافعية وغيرهم في فروع فقهية ـ مع تكرار تصريحه بأن الفروع أمر لا يمكن البتُّ فيه ـ، ثم حكاية الكوثري قولاً قيل في عدم صحةِ كون الإمام الشافعي عربيَّ الأصل صَلِيبةً، وقد قدَّمت الجواب عنه.

المطلب الثاني: عرض إجمالي لكتاب «التنكيل»:

1 ـ كتب المعلمي في أوله مقدمة عن الكوثري وكتابه في نحو ثلاثين صفحة.

2 ـ ثم كتب نحو خمسين صفحة في قواعد في علم الجرح والتعديل.

3 ـ ثم بدأ بمناقشة الكوثري في الرجال الذين تكلم فيهم، وغالبهم ثقات، وبلغ عددهم 273 راوياً، واستوعب ذلك منه نحو 430 صفحة، وبهذا تم المجلد الأول منه.

---

[66] (1: 426).
[67] (13: 335-368).
[68] 3: 1139.
[69] 18: 278.
[70] وحَمْلُهم هذا الباب من «المصنَّف» على معنًى آخر غير المعنى الذي قصده ابن أبي شيبة، كما أوضحته في مقدمتي للمجلد العشرين منه، بحمد الله وتوفيقه.

وبدأ المجلد الثاني بمناقشة الكوثري في سبعَ عشْرةَ مسألة فقهية، عَرَض لها الخطيب أثناء ترجمة الإمام أبي حنيفة، وناقشه الكوثريُّ فيها، فناقشه المعلّميُّ في 170 صفحة، ثم جاء القسم الرابع وهو الأخير من «التنكيل»[71] إلى آخر المجلد الثاني: 385، سماه «القائد إلى تصحيح العقائد» جاء فيه بمقدمات طويلة لا علاقة فيها بالبحث مع الكوثري، ثم تكلم عن حديث الجارية في خمس عشرة صفحة، وعن كون الإيمان قولاً وعملاً يزيد وينقص في عشر صفحات، وعن قول القائل: أنا مؤمن إن شاء الله، في صفحتين.

ومع ما يبدو في هذا القسم الرابع من صلة للمعلّمي بكتب علم الكلام، لكن أين المبتدئ من المنتهي؟! وأستحيي أن أقول عن المعلمي: إنه ظهر جلياً في هذا القسم (انهزامياً) أمام المسائل الشائكة الحَرِجة التي كان فيها الكوثري مِدْرَه الإسلام، وفارسَ الميدان، في الغيرة على العقيدة الإسلامية.

وإذا كان الشيخ الألباني في تعليقه على «التنكيل»[72] وصف الشيخ المعلمي باستعماله «التَّقِيَّة» فالقراء ـ عموماً ـ أحقّ أن يصفوا المعلمي هنا بـ»التقية» و»الانهزامية»، فعلماؤنا السابقون تكلموا في معنى حديث الجارية بما لا يزيد عليه، وكون الإيمان قولاً وعملاً يزيد وينقص: متفقون على أنه خلاف لفظي، كقولنا: يقوى ويضعف، ومثله: أنا مؤمن إن شاء الله، أما طامات تلك الكتب التي فضحها الكوثري فما رأيتُ المعلّميَّ نَبَس ببنتِ شفةٍ حولها!! فهل «التقية» و»الانهزامية» غيرُ هذه؟!

بل إن الألباني نفسه قال في هذه التعليقة التي أشرتُ إليها: «خلافاً لبعضهم»، ولم يسمِّه، وهذه هي التقية بعينها من الشيخ الألباني، فما بالُه!

المطلب الثالث: ندمه وتراجعه:

يبدو للسادة الحضور أن في هذا العنوان دعوى عريضة لا تصح، إذ كيف يصح من عالم يؤلف كتاباً في نحو تسع مئة صفحة ـ سوى الفهارس ـ من الحرف الصغير، في الرد على آخر، ثم يتراجع عنه ويندم على كتابته؟! هذا ما لا تصح عليه دعوى.

والجواب: أني اعتمدت في دعواي هذه على ما يلي:

1 ـ قال الأستاذ الشيخ زكريا بن عبد الله بيلا في «الجواهر الحسان» في أثناء كلامه على الذي نقلت طرفاً منه: «كنت أسمع من فضيلته ـ الشيخ المعلمي ـ كثيراً الثناء الحسن على العلامة الكوثري، وأنه صاحب حذق وإطلاع وجَودَة».

وأقول متمّماً له: التقيت في إحدى زياراتي للمكتبة العامة بجامعة أم القرى بالأستاذ محمد بن عثمان الكَنَوي ـ ولعله ما زال ممتعاً على قيد الحياة، سلمنا الله وإياه ـ ومما حكاه لي: أنه كان موظفاً مساعداً في مكتبة الحرم المكي للشيخ المعلّمي رحمه الله، ومما سمعه من الشيخ: أنه قال له بعد ما طبع (طليعة التنكيل)، وطبع الكوثري ردّه عليه «الترحيب بنقد التأنيب»، قال: الكوثري عالم، وما عاد يَحسُن طبع الردّ (التنكيل) عليه، قال: واحتفظ به عنده، ما أعطاهم إياه ليطبعوه.

---

(71) (2: 174).
(72) (2: 185).

قلت: ويؤكد هذا: أنه احتفظ بالرد عنده، وتوفي عنه, فلم يُطبع إلا بعد وفاته، أخذه الشيخ محمد نصيف وبعث به إلى الشيخ الألباني ليشرف على طبعه بدمشق.

وأعتقد أن هذا التراجع من المعلمي كان بسبب المنهج القويم الذي كشف عنه الكوثري في مقدمة «الترحيب»، وقد تقدم نقله وبيانه، فرأى المعلمي الفرق بين منهجه ومنهج الكوثري.

ثم طبَع الكوثري «الترحيب بنقد التأنيب» عام 1369 في 50 صفحة، وأخيراً طبع «التأنيب», ومعه «الترحيب» عام 1410هـ في مجلد واحد أيضاً, بلغت صفحات «التأنيب» 367 صفحة, و»الترحيب» من ص371-418, ومن هذه الطبعة أنقل في بحثي هذا, وهذه الطبعة تتميز عن الطبعات السابقة عليها بأمرين: بمقدمة وجيزة لفضيلة الشيخ محمد أمين الساعاتي شيخ الطائفة البخارية في الطائف، وكانت وفاته سنة 1403 عن أزيد من مئة عام، رحمه الله تعالى، وبتعليقات للأستاذ أحمد خيري أحد تلامذة الكوثري، وفيها إفادات خاصة كانت بينه وبين الشيخ، يسأله عنها مراسلة، فيجيبه الشيخ، ويقيِّدها هو على حواشي نسخته بخطه الجميل.

2 ـ ومما جاء في هذه المقدمة: أن الشيخ الساعاتي زار المعلّمي في مكتبة الحرم، ومعه بعض أصحابه، وتذاكروا العلم، وكان جاء ذكر الشيخ الكوثري «فتأثر تأثراً بالغاً فهمنا منه أنه نادم، فلم يلبث إلا أياماً. فمات، رحمه الله».

وقال أيضاً: «وبلغنا أيضاً عن بعض الأحبة أنه دخل عليه ـ على المعلمي ـ قبل وفاته بشهر، وعنده بعض أهل العلم من علماء الهند، وجرى ذكر الكوثري في أثناء الكلام فترحّم عليه وقال: كان رحمه الله ناقداً لا يجارى في معرفة الإسناد، ودقيق النظر فيما يستدل به جرحاً وتعديلاً، ونحن نجلّه ونحترمه، قلما رأينا مثله في العصور الأخيرة». انتهى.

3 ـ ويزيد تأكيدَ ندم المعلمي على فعْلته: كلامُ المعلّمي نفسه، وذلك فيما كتبه آخر مقدمته لـ»تقدمة الجرح والتعديل» صفحة (كد) قال: «وقد كان لفضيلة العلامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري مَد الله في أيامه، فضل كبير بتنبيهه على وجود نسخة «التقدمة» في مكتبة مراد ملا، وإرشاده إلى نُسَخ كثير من الكتب، هذا مع حسن عنايته بمطبوعات الدائرة، شكر الله سعيه، ووفق الجميع للاستمرار على خدمة العلم ونشره»، وأرَّخ المعلمي هذه الكلمة: 23 شوال سنة 1371، أي: قبل وفاة الكوثري بستة وعشرين يوماً، وكأنه أراد أن تكون هذه الكلمة رسالة مصافاةٍ واعتذارٍ منه لما فرط منه، لكن قدر الله أن يُتوفَّى الكوثري قبل طبع «التقدمة».

بل أقول: إن هذا الكلام من المعلمي اعتذار منه وندم، وبالتالي: فهو نسفٌ لكتاب «التنكيل» و»طليعته»، وهو الكتاب الذي يُحاول به أعداء الكوثري أن يُسكتوا كل من يحاول أن يذكر الكوثري بخير.

والدليل على أنه نَسْف للكتاب: أن كل من ينظر في «التنكيل» أو «طليعته» يرى أن الكوثري هو ـ في نظر المعلّمي ـ للكفر أقرب منه للإيمان! وسيأتي أن المعلّمي استنزل من الله تعالى مليون لعنة على الكوثري! فإذا كان الكوثري في نظر المعلمي كذلك فما باله هنا يدعو له: مدّ الله في عمره ووفقه للاستمرار على خدمة العلم ونشره!! هل ترى أن يدعو المعلمي أو أيُّ مسلم كان لأي عَلماني أو ملحد أو متلاعب بالدين أن يمد الله في عمره! وأن يوفقه ويديم عليه نعمة الاستمرار في خدمة العلم ونشره على الوجه الذي هو عليه من العبث

بالدين! ومن الطعن في الصحابة! والطعن في قرابة 300 راو من الثقات! ومن التشويه للمعتقد السني! فضلاً عن الفقهيات الفرعية!.

فإما أن المعلمي نادم، وإما أنه يدعو الله بطول البقاء لمن يهدم الدين باسم الدين، وبالاستمرار على ذلك!!، فالحكم له أو عليه بأحلاهما!.

ومن المفيد أن أذكر تاريخ تأليف هذه الكتب الأربعة على الترتيب: «التأنيب» أرخ الكوثري تأليفه 7 من شعبان 1360، وتمام طبعه 11 من شهر ربيع الأول سنة 1361.

ولم يؤرخ المعلمي تأليفه للطليعة، ولكن تاريخ طبعها سنة 1368.

وأرخ الكوثري تأليفه «الترحيب» 12 من شهر ربيع الآخر سنة 1369.

ولم يؤرخ المعلمي فراغه من تأليف «التنكيل» لكن جاء في التعليق عليه (2: 383) من كلام الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة أنه فرغ من قراءة القسم الأخير من «التنكيل» الذي سماه المعلمي بـ»القائد إلى تصحيح العقائد»، ما نصه: «فرغت من قراءته صباح يوم الثلاثاء 23 ذي الحجة سنة 1370. كتبه محمد عبد الرزاق حمزة».

فيكون هذا الثناء وهذا الدعاء من المعلمي للكوثري بعد فراغ المعلمي من تأليفه «التنكيل» بيقين.

* * *

الفصل الرابع

الفرق الجوهري بين منهج الرجلين وكتابيهما

سبق قريباً أن الكوثري وصف المعلمي رحمهما الله تعالى بأنه علامة محقق، إلا أن تحقيق المعلمي في علم الجرح والتعديل مرتكز على رسوم هذا العلم، وهذا يجعله يغضُّ الطرف ـ على عادتهم ـ عن الخطأ والخطأين للراوي أمام جمهرة الأحاديث التي يضبطها، وهذا صحيح وحق، وكذلك شأن الكوثري وموقفه من روايات هذا الراوي العادية، لكن الكوثري يتمسك بهذا الخطأ والخطأين أمام روايته خبراً منكراً فيه مخالفة للمقطوع به في حق تنزيه الله عز وجل، أو أمام روايته خبراً منكراً فيه مخالفة للمقطوع به من إمامة أبي حنيفة ومناقبه، وهو يتمسك بهذا المأخذ ليُجهز على الخبر من كل أطرافه، وإن كان في السند رجل أو رجال آخرون أشدُّ ضعفاً منه.

وهذا مفترقٌ كبير بين طرق البحث عند الرجلين، خلاصة تشخيصه: أن المعلمي شافعي محترق لا يرى غضاضة في قبول أي طعن في أبي حنيفة، بل يرى أن الخطيب الذي روى تلك الطامات التي لا يقبلها مسلم في أي مسلم آخر، يرى أنه قد تلطف، وما أتى إلا بما هو ثابت أو شبه ثابت عنده «وترك ما بان له سقوطه»! أما الكوثري فيرى أن إمامة أبي حنيفة في العلم والدين والفضل على الأمة الإسلامية ـ بل على علماء الأمة الإسلامية ـ بالمنزلة التي لا تسامى! على أنه يسلّم بأن المسائل الفروعية أمرٌ محلُّ نظر وبحث واجتهاد، ولا

غضاضة عنده أن يكون لأبي حنيفة في هذه المسألة أجرٌ واحد لا أجران، ولذلك لم أدخُل أبداً في المسائل السبعة عشر التي ناقش فيها المعلمي الكوثري في أول المجلد الثاني من «التنكيل».

وأما ما يتعلق بروايات تنزيه الله عز وجل عن صفات الحوادث: فالكوثري جهر بهذا وخاصم وحكم، والمعلمي سكت وانهزم، ولم يتكلم إلا بالمسائل التي أشرت إليها، وهي لا تقدم ولا تؤخر.

2 ـ ومن الفوارق الجوهرية بين منهج الرجلين: أن عند المعلمي خيالاً واسعاً، كأنه خيالُ قصصيٍّ، يُجَرِّؤُه خياله على الحكم البات في بعض المسائل العلمية، من ذلك:

أ ـ كلامه في «التنكيل»[73] في إنكار شخصية مسعود بن شيبة الذي طُبع له مقدمة كتابه «التعليم»، وأضيفُ إلى المؤرخين الذين ذكروا مسعوداً هذا: الحافظَ السخاويَّ، فإنه ذكره في مقدمة «الجواهر والدرر»[74] بين من عُرفوا بين العلماء بلقب: شيخ الإسلام.

وأقول: تأمل كيف أعرض السخاوي ـ وهو أبرّ تلامذة ابن حجر بشيخه، وهو وارث علومه ـ أعرض عن كلام شيخه الذي في «لسان الميزان» (7693) في مسعود بن شيبة[75].

ثم ليُجْمَع إلى كلام المعلمي هذا كلامُه الآخر[76] على الحنفية وعلى مسعود بن شيبة، ثم يتأمل خاتمة كلامه: «وبالجملة: فإن مجاملة الشافعية للحنفية بلغت حدَّ الإدهان، فحسبها الأستاذ ـ الكوثري ـ استكانة لا حَرَاك بعدها،.. وقد جريت في كتابي هذا على المجاملة ما أمكن، وأعددت لاستيفاء الحق عدَّته إن أُلجئت إليه».

ثم قال في الصفحة التالية[77] «أما: إرجاء أبي حنيفة فقد نظرنا فيه في (الاعتقاديات)[78] وبذلك تتكشف مغالطة الأستاذ, على أني سلكت هناك ـ في (الاعتقاديات)ـ سبيل المجاملة, وليس هذا موضعَ استيفاء الحق» فأين البراءة من التعصب المذهبي عند المعلّمي (ذهبي العصر)؟! وهل تجوز المجاملة في العلم! وفي (الاعتقاديات) خاصة؟! الجواب عند (ذهبي العصر) وأتباعه.

وليتبينَ للقارئ الكريم مدى حقد المعلمي الشافعي حين كتابته «التنكيل» على الكوثري الحنفي, ليقرأ أواخر تلك الصفحة نفسها[79], وفيها: أن الكوثري تكلم في البخاري لكلام البخاري في أبي حنيفة, ثم ختم المعلمي كلامه[80] بنقل كلمة أبي عمرو الخَفّاف في الثناء على البخاري: «.. من قال فيه شيئاً فعليه مني ألفُ ألفِ لعنة»! وليتذكر القارئُ المثلَ العربي القائل: إياكِ أعني واسمعي يا جارة. ولا الكوثريُّ ولا غيرُه يستغني عن علوم الإمام البخاري

---

(73) (1: 395-396).
(74) (1: 67).
(75) وتذكر ما جاء في «كشف الظنون» آخر كلامه على كتاب السخاوي «الجواهر والدرر»، واقرأ ترجمة عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري بكاملها من «الدرر الكامنة» (2: 286-289) ورقمها (2206)، وهي بقلم السخاوي، استدركها على شيخه ابن حجر، واقرأ منها ما جاء آخر ص 287-288 خاصة.
(76) (1: 426).
(77) (1: 427).
(78) (2:362) فما بعدها.
(79) (1: 427).
(80) ص428.

الطافحة في كل كلمة كتبها رضي الله عنه, لكنْ ليس معنى ذلك أن يُقبل منه كل قول أو رأي في أيّ راو كان.

واسأل المعلميَّ – ومِن ورائه أبا عمرو الخَفّاف –: ما قولكما في أبي حاتم وأبي زرعة ومحمد بن يحيى الذهلي, تُجيزان استنزال مليون لعنة عليهم من الله تعالى؟ فقد جاء عنهم في ترجمة الإمام البخاري ما تقدم نقله عن «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[81]: «محمد بن إسماعيل البخاري, أبو عبد الله, سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم: أن لفظه بالقرآن مخلوق»؟! والمعلمي على علم اليقين بأن أبا عمرو الخفاف يريد إنزال المليون لعنة على مَن تولّى كِبْر هذه الفتنة التي جرَّت على الإمام البخاري من المصاعب والمتاعب الشيءَ الكثير – كما تجده في «فتح الباري»[82], وآخر «هدي الساري»[83], وهو الإمام محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، ولا يريد الخفافُ مَن خالف البخاريَّ في جرح رجل أو تعديله.

وأقول حينئذ للخفاف أولاً, وللمعلمي ثانياً, ولمن يروّج «التنكيل» ثالثاً: أين الأمانة والتقوى, إن كنتم ستنزلون هذه اللعنات المليون على هؤلاء الأئمة الثلاثة, وأمثالهم, ثم على الكوثري؟! كما أني أسأل الإمام الخفاف، والعلامة المعلّمي: هل ترون مخالفة الجمهور من أهل العلم في تحريم لعن مسلم معيَّن؟!

ب – ومن خيال المعلّمي قوله في «التنكيل»[84] عن ابن مَعين: «كان إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً, أو ورد بغدادَ شيخٌ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ: وثقه, وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابنَ معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك, أو يخلط بعد ذلك»!!

وأقول: أما الصورة الأولى: فنعم, مِن شأن ابن معين وغيره أن يوثقوا الرجل إذا سبروا أحاديثه فرأوها مستقيمة, لكنْ ليس الأمر بهذه السهولةِ والبساطةِ, بل: الغفلةِ, وانتظر ما يأتيك بعد أسطر.

لكنْ أن يستقبل ابنَ معين دجالٌ من الدجاجلة بأحاديثَ يضحك بها على ابن معين ليأخذ منه براءة بتوثيقه, يُسكت بها كلَّ من يتكلم به من علماء الجرح الآخرين, ثم يفعل ما يفعل, فاللهم لا, ولن يبحث المستشرقون أعداءُ الإسلام عامة, وأعداء السنة منهم خاصة, عن اتهامٍ أحبَّ إليهم من هذا الاتهام لإمام هو واحدٌ من أربعةِ أئمةٍ تعاصروا كانوا أعلم زمانهم بالسنة رواية ودراية: ابن معين وابن المديني وأحمد والبخاري, وبأيّ حجة وبرهان تستطيع أن تدفع مثل هذه التهمة عن الأئمة الثلاثة الباقين من هؤلاء الأربعة, بل إن مَن قبلهم ومَن بعدهم مِن العلماء عُرضة لهذه التهمة على السواء, فلمَ ابن مَعين خاصة, ما دام المنهج واحداً, وهو سَبْر أحاديث الرجل والحكم عليه من خلالها؟ وقد قال المعلمي نفسه في «التنكيل»[85]: «جلُّ اعتمادهم –أي علماء الجرح والتعديل – في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي». وانظر تمام كلامه في تأكيد هذا المعنى.

---

(81) 7 (1086).
(82) (13: 535) (7559).
(83) ص491.
(84) (1: 67).
(85) (1: 67).

وهل يجوز لمسلم أن يطرِّق مثل هذا الاحتمال على ابن معين وهو يعلم ماحكاه ابن حبان في مقدمة «المجروحين»[86] قال: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ـ بن مسلم الصفار ـ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة, فقال: والله لا حدثتك, فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبُوذكي, فقال: شأنك, فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لمْ تسمعْ هذه الكتب عن أحد؟قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامنَ عشر, فقال: وماذا تصنع بهْذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ, فأردت أن أميِّز خطأه من خطأ غيره, فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه, وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد, فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه, وبين ما أخطِئ عليه».

فحينما نقرأ مثل هذا الخبر وأمثاله عن ابن معين, ندرك بُعد هذا التكهُّن من المعلمي عن حقيقة ما كان عليه الإمام ابن معين, بُعد المشرق عن المغرب.

وهذه هي طريقة ابن معين ـ وغيره ـ في الحكم على الرجل من خلال سبر مروياته, لا تلك الطريقة المهترئة التي زعمها عليه المعلمي!!

ومن أجل هذه الصورة الشوهاء التي في مخيِّلة المعلمي عن ابن معين تجدُه يَهون عليه عدم اعتداده بتوثيقه للرجل, وعدم اعتداده بتوثيق: ابن سعد, والعجلي, والنسائي, وابن حبان, كما تجده في «التنكيل»[87], وابن شاهين من بابٍ أولى.

جـ ـ وإذا كان التكهُّن قد وصل إلى هذا الحدّ، وبابن معين!! فإنه لا يُستبعد منه تكهنه على السيوطي الذي تجده في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني[88] تعليقاً.

قال الشوكاني عن حديث ردّ الشمس لعليّ رضي الله عنه: «رواه الطحاوي في «مشكل الحديث» من طريقين وقال: هما ثابتان ورواتهما ثقات», فعلق عليه المعلمي بقوله: «البحثُ في «مشكـل الآثـار للطحاوي[89] وليس فيه هذه العبارة, والمؤلف أخذها من «اللآلئ» ـ للسيوطي[90] ـ, وصاحب «اللآلئ» نقلها عن «شفا» عياض[91], ولا يبعد أن يكون السيوطي راجع كتاب الطحاوي فلم يجد هذه العبارة, ولكن لم تسمح نفسه بتركها»!! هذا ما يحملُه المعلمي في نفسه من ظنون حسنة! في حق كبار أعلام عصرهم, ولا أدري ما الذي حمله على أن يسجل هذا الظن الحسن بالسيوطي رحمه الله؟! كما لا أدري لم ظنَّ هذا الظن به ولم يقل: ولم توجد هذه العبارة في النسخة المطبوعة؟! ولمَ لم يحمل هذا على اختلاف الرواة لكتاب الطحاوي؟! ومثل هذا الاحتراس العلمي السديد رأيته من المعلمي في «التنكيل»[92] في نقلٍ حكاه الذهبي عن ابن سعد, لم يره المعلمي في «طبقاته» المطبوعة فتوقف فيه, فكأن سببه استضعافُه للسيوطي, أما هنا فيتهيَّب من الذهبي؟

---

(86) (1: 32).
(87) (1: 66).
(88) ص255.
(89) (2: 8-14) (1067) من طبعة مؤسسة الرسالة.
(90) (1: 337).
(91) (1: 401).
(92) (1: 179).

والكوثري تناول عدداً من الأئمة بالطعن, ولكنك لن تجد في كلامه طعناً في واحد منهم بناءً على التكهن وسوء الظن به, إنما يقابل الحجة بالحجة, جَرَحَ وطعن, وخاصم وردَّ, بنَفَسٍ مِلؤها المحاكمةُ إلى العلم والدليل والبرهان, سواء أكان برهانه مرضياً عند خصومه أم غير مرضي بسبب اختلاف مدرستيهما.

وقد قال الكوثري في «الترحيب»[93] عن هذا المزاج من المعلمي: «المعلمي ممن يتوهم شيئاً ويُلزم به صاحبه كحقيقة واقعية, وهذا طراز في النقاش ليس في استطاعتي أن أساجله فيه».

د ـ ولا ريب أن الكوثري بذل جهداً طويلاً في تأليف كتابه «التأنيب», ولا ريب أن المعلمي بذل جهداً أكبر في كتابه «التنكيل», لذلك فإن الدخول في التفاصيل بينهما أمر صعب وطويل, ولكن وقفت على نموذج أذكره ما دمت أتحدث عن تخيلات المعلمي.

تحدث الكوثري في «التأنيب» في أسطر من الطبعة القديمة[94] عن محمد بن جبويه النخاس، وجاء كلامه في نحو ثلاثة أرباع الصفحة من الطبعة الجديدة[95], فنقده المعلمي في «الطليعة»[96] من الطبعة التي في أول «التنكيل» من الحرف الصغير, ووصف كيف كان الكوثري يتنقل من كتاب إلى كتاب, وكيف كان يقلّب الاحتمالات, حتى كأنه كان معه حين كتب هذه الأسطر!! ليصل إلى تخطئته وتوهيمه.

ومما جاء في كلام الكوثري النقلُ عن «فضائل أبي حنيفة وأصحابه» لابن أبي العوام: «حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال: حدثنا إبراهيم بن جنيد قال: حدثنا عبيد بن يعيش قال: حدثنا وكيع...».

وتكلم المعلمي على هؤلاء الرجال في «الطليعة»[97] فأحال ترجمة ابن حماد على «لسان الميزان», وأما ابن جنيد وشيخه عبيد فقال: «إن كان هو الرقيَّ: فمجهول, كما في «اللسان», وإن كان هو إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الخُتَلّي البغدادي, نُسِب إلى جده: فثقة, لكن لم أر في ترجمته من «تاريخ بغداد» ذِكْر عبيد بن يعيش في شيوخه, ولا محمد بن أحمد بن حماد في الرواة عنده, وأما عبيد بن يعيش: فذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان يخطئ».

ولو ذهبت أتكهَّن على المعلمي وأعامله بمثل معاملته ليحيى بن معين ـ مثلاً ـ لقلت فيه كلمات ما أحب أن أسجلها, لأني أميل إلى عذره فيما يكتبه وهو بهذه الحال من توتّر وتشنُّج!.

من أين جاء المعلمي بكلمة ابن حبان «كان يخطئ» في عبيد بن يعيش؟ عبيد بن يعيش من شيوخ البخاري ـ في غير صحيحه ـ ومسلم والنسائي[98], وهو من رجال «التهذيب», و»تهذيبُ التهذيب» عند طرف إصبع المعلمي وقلمه أثناء تأليف «التنكيل», ونقل فيه ابن حجر عن عدد من الأئمة توثيقه, وعن ابن معين وأبي حاتم: «صدوق», ثم نقل

---

[93] ص404.
[94] ص35.
[95] ص71.
[96] ص25-28.
[97] ص28.
[98] نقل الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (2: 178) عن عبيد بن يعيش قوله: «أقمت ثلاثين سنة ما أكلت بيدي ـ يعني بالليل ـ كانت أختي تُلقمني وأنا أكتب»!! رحمه الله تعالى.

كلمة ابن حبان, فما باله تعلّق بكلمة ابن حبان, وأغمض عن غيرها؟ ثم إن الحافظ ذكر في الرواة عن عبيد بن يعيش: إبراهيم ابن الجنيد, ونسبه المزي كاملاً: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الخُتّلي, فما باله أفصح برجوعه إلى «تاريخ بغداد», وليس هو كتاباً أولياً يُرجع إليه في هذا المقام، ولم يفصح برجوعه إلى «تهذيب التهذيب»؟ فهل هذه نزاهة في البحث وإنصاف؟!

وبرودةُ المعلمي في كلامه عن ابن حماد تدل على أنه ما يعرفه أنه الدولابي صاحب «الكنى والأسماء» لولا أنه أحال على «السان الميزان», كما أن برودة كلامه في عبيد بن يعيش تدل على أنه ما يعرف أنه من رجال «التهذيب», وهذا كله من تجاهل العارف, ورجل يقول عنه أبو داود في «سؤالات الآجري»[99]: «ثقة ثقة» يجعلنا نقول في كلمة ابن حبان فيه «كان يخطئ»: إنها من تنطّع ابن حبان في الجرح, والمعلّميُّ معروف في تشدده, وغَرَس ذلك في نفوس قرائه عامةً, وصار من المسلّمات عندهم: عدم الاعتداد: بتوثيق ابن معين وابن سعد وابن حبان والعجلي! كما قدَّمته قبل قليل عنه، ويُلحَق بهم النسائي, لكن ما يزال للنسائي مهابة في نفوس قرائه بعدُ, وهو يقدَّم أيَّ غمز لضبط الرجل أو عدالته, على أيّ تعديل مطلق.

وقد يكون عند الكوثري شيء من هذا التعنُّت أو أشدّ, لكن في حال مخالفة رواية هذا الرجل للمقطوع به أو نحوه, مما هو أقوى عملاً عند الأئمة, تطبيقاً لكلام الأئمة في رد الشواذ والمناكير, وحرصاً على استقرار الخط العام الذي عليه جماهير الأئمة اعتقاداً وعملاً وفقهاً, وهذا الذي يصف به المعلّميُّ الكوثريَّ ويسميه: الهوى, وما هو بالهوى, إنما هو حبُّه الشديد لإبقاء أمور العلم والدين والعقيدة والفقه مستقرةً على منهج أئمة الإسلام ولا تصبح ألعوبة, كما وصلنا إليه الآن, ونعوذ بالله منه ومما سيأتي!

هـ ـ وآخر ما أريد أن أتحدث عنه من مناقشات المعلمي للكوثري قولُ الكوثري في «التأنيب»[100]: «وانفرد برواية الرَّضْخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه, ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولاً ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة من الأمية أو كبر السن, فيرجَّح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض, ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم كذلك, ابتعاداً عن مكان الغلط».

وأكد ذلك في «الترحيب»[101] فقال: «وليس في هذا أدنى مساس بالصحابة أنفسهم, وعدُّ ذلك طعناً: تقوّلٌ قبيح, والمقارنةُ بين الأقوال والروايات والموازنةُ بينها: شأن من اتسع أفقه في العلم.., وهذا مشهور في كتب أهل العلم, وليس في هذا مساس بأنس, وكِبَرُ السنِّ أمر لا مهرب منه لمن يعيش, وهو من نعم الله تعالى, وإن كان لا يَدَع حافظة المرء على ما كانت عليه في عهد الشباب».

قلت: أؤكد للشيخ المعلّمي ولغيره: أن جلالة أنس بن مالك عند كل مسلم فوق جلالة أبي حنيفة والكوثري ومن بينهما, لكن الغرض إنصاف الكوثري من اتهام المعلمي لا غير, هذا كلام الكوثري, وانظر كلام المعلمي.

---

[99] سؤال رقم (15).
[100] ص158-159.
[101] ص 414.

قال المعلمي في «الطليعة» ـ مع «التنكيل»[102] ـ: «أقول: المقصود هنا في هذه العبارة من زَعْمه أن أنساً رضي الله عنه هرم واختلَّ ضبطه, ولا أعرف أحداً قبل الكوثري زعم هذا» ثم راح يتحدث عن نسيان أنس بعض حديثه لما كَبِر, وأنه لا يلزم من النسيان اختلالُ الضبط.

وهذا عجيب, الكوثري يقول: إن أنساً هرم, ولم يقل نسي, ولا اختل ضبطه, والمعلمي يحمِّل الكوثري القولَ باختلال ضبطه, ولم يَحْمِل قوله هذا على النسيان, فلمَ؟, وراح يطيل بما لا طائل تحته من ذكر معمَّرين كلهم ثقات لم يوصف أحدهم بتغيُّر. وختم كلامه بقوله: «وأما من جهة كمال العقل وحضور الذهن فلم يزل أنس كاملَ العقل حاضر الذهن حتى مات». انتهى.

وأقول روى البخاري في «صحيحه»[103] أن معبد بن هلال العَنَزي ذهب هو وناسٌ من أهل البصرة إلى أنس رضي الله عنه, وصحبوا معهم ثابتاً البُناني, فدخلوا على أنس, فحدثهم بحديث الشفاعة الطويل, وخرجوا من عند أنس فمرّوا بالحسن البصري, فحدَّثوه بما حدثهم أنس وسكتوا, فقال: «هِيهِ, فقلنا: لم يَزِد لنا على هذا, فقال: لقد حدثني ـ وهو جميعٌ ـ منذ عشرين سنة, فلا أدري أنسي أنس أم كره أن تَتْكِلوا..».

وروى مسلم[104] من طريق أبي رَيحانة, عن سَفينة رضي الله عنه: أن رسول الله ρ كان يغتسل بالصاع ويتطهَّر بالمدّ, وقال أبو ريحانة: وقد كان كَبِر ـ سفينة ـ, وما كنت أثقُ بحديثه.

فهل في كلام الكوثري خروج عن لازم كلام هذين التابعيين؟ وهل ترى في تفسير المعلمي لكلام الكوثري أمانة ودقة؟.

وقال ابن القطان في كتابه «بيان الوَهَم والإيهام»[105]: «إن سهيل بن أبي صالح وهشام ابن عروة لمِنهم» أي: من المختلطين, فتعقبه الذهبي في «الميزان»[106] ترجمة هشام بن عروة وقال: «أحدُ الأعلام, حجةٌ إمام, لكنْ في الكبر تَناقص حفظه, ولم يختلط أبداً, ولا عبرة بما قاله أبو الحسن ابن القطان من أنه وسهيلَ بنَ أبي صالح اختلطا وتغيرا, نعم, الرجلُ تغير قليلاً ولم يبقَ حفظه كَهُوَ في الشبيبة, فنسي بعض محفوظه, أو وَهِمَ, فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم, في غضون ذلك يسيرُ أحاديثَ لم يجوِّدها, ومثل هذا يقع لمالك وشعبة ولوكيع وللكبار الثقات».

فهل يختلف كلام الكوثري عن كلام الذهبي؟

وقال الكوثري في أوائل «الترحيب»[107]: «وليس تخيُّر الإمام الأعظم في روايات الصحابة ببدع في هذا الباب عند من ألمَّ بهذا البحث إلماماً كافياً, وأسماءُ الصحابة الذين

---

(102) 1: 66.

(103) (7510) وقال في «الفتح» (3: 476) في معنى قول الحسن «وهو جميع»: أي: مجتمع العقل، وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذي هو مظنة تفرُّق الذهن وحدوث اختلال الحفظ. هكذا صواب كلام الحافظ «اختلال الحفظ» كما جاء في طبعة مصطفى البابي الحلبي (17: 253-254)، لا: اختلاط الحفظ كما في طبعة محبّ الدين الخطيب.

(104) (1: 258) (53).

(105) (5: 504).

(106) 4 (9233).

(107) ص392.

رغب الإمام ـ أبو حنيفة ـ عما انفردوا به من الروايات مذكورة في «المؤمّل» لأبي شامة الحافظ, وليس هذا إلا تحرياً بالغاً في المرويات يدل على عقلية أبي حنيفة الجبارة, المزيلة لكثير من شكوك المتشككين, وفي «النكت الطريفة» و»التأنيب» بعض بسطٍ في هذه المسألة, فيكون افتتاح الناقد ـ المعلمي ـ كتابه «طليعة التنكيل» بعزو الطعن في الأئمة, بل الصحابة والتابعين, إلى من يجادله ـ هو الكوثري ـ زعماً مجرداً من غير أي دليل, ومن أسوأ ما يفعله داعية في الدعاية لما هو بسبيله».

وقد اقتطع المعلمي أول هذا الكلام فنقله أول «التنكيل»[108] وأدخله في كلامه في الدفاع عن أنس رضي الله عنه فقال: «وينبغي أن يُعلم أن منزلة أنس رضي الله عنه عندنا غيرُ منزلته التي يجعله الأستاذ ـ الكوثري ـ فيها, فلسان حال الأستاذ يقول: ومن أنس؟ وما عسى أن تكون قيمة رواية أنس في مقابلة الإمام الأعظم وعقليته الجبارة, كما أشار إلى ذلك في «الترحيب» إذ قال: «وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام عما انفردوا به من الروايات مذكورةٌ في «المؤمّل» لأبي شامة الحافظ, وليس هذا إلا تحرياً بالغاً في المرويات يدل على عقلية أبي حنيفة الجبارة».

فهل هذه أمانة ودقة؟! وانظر هذا التستر تحت قوله «لسان حال الأستاذ يقول»! حتى إذا قيل للمعلمي: إن الكوثري لم يقل هذا، أجاب وتخلّص: بأنني قلت: هذا لسان حاله!! ولا أدري لو أنني دخلت في تفصيل المناقشة بينهما في الرجال, هل سأجدُ تحريفاً وتقويلاً من المعلمي للكوثري أسوأ من هذا؟ الله أعلم.

وإذا كان المعلّمي يسوؤه ادعاء الكوثري أن أبا حنيفة يتخيَّر من أحاديث أنس, فيأخذ بعضاً ويترك بعضاً, ويعتبر المعلمي هذا الصنيع تحكماً في سيدنا أنس ومروياته: فعلى الدنيا ـ و»التنكيل» ـ السلامُ والعَفاء, وهل يمكن لأيّ إنسان أن يأخذ بمرويات الصحابة جميعهم في كل جزئية؟ فإذا كان مستحيلاً, وكان لا بد من التخيُّر لقول واحد تدعمه القرائن الأخرى, فإذاً آل القول إلى أن هذا شأنُ كل إمام وعالم, ولا غَضاضة على أيّ إمام فعل ذلك, ولا على الكوثري إذا قال هذا المعنى بشكل عام, أما التحوير والتزوير, وحكاية ما في نفس الخصم (المعلمي) على لسان حال خصمه (الكوثري):فهذا ما لا أساجل فيه المعلّمي, اقتداءاً بالكوثري, في عدم مساجلته له فيما ينتجه خياله وتوهّمه, وأدع الأمر لكل قارئ منصف, وهذا الصنيع من المعلمي مَعيب جداً عند أهل العلم, لا يكون إلا من عاجز عن مقارعة الحجة بالحجة, فيتجوّه على خصمه بجلالة مَن يوهم كلامه أن الخصم ينتقصه.

وكتاب «المؤمّل» لأبي شامة غير مطبوع, إنما طبعتْ مقدمته, ولا أدري هل خصَّ أبو شامة رحمه الله الإمام أبا حنيفة بالذكر في هذا الأمر, أو أنه ذكّر هذا التخيُّر عن الإمام, ثم ذكر مثله عن غيره من الأئمة؟ ذلك أني أرى أن هذا التخيُّر واقعٌ كل إمام, فمن الأولى أن تكون عبارة الكوثري حينئذ: وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام ـ وغيره ـ عما انفردوا به من الروايات مذكورةٌ في «المؤمل». والله أعلم.

وقبل أن أختم حديثي عن هذه المسألة مع الشيخ المعلمي، أحكي هذه الطرفة عن واحد من مدرسة المعلّمي.

تعرَّض أستاذ جامعي للردّ على الكوثري, وتجوَّه أمام الطلبة بمقام الصحابي الجليل أنس بن مالك خادم رسول الله ρ، وأن الكوثري يتطاول على هذا الصحابي الكريم, ويتهمه بالخَرَف! فتقدم إليه أحد الطلبة الذين تربوا على يد هذا الأستاذ وتوجيهه العلمي بالتثبت في

---

(108) (1: 13).

النقول, فقال له: أين قال الكوثري هذا الكلام, وفي أي كتاب له قرأتَه فيه؟ فقال: قرأته في كتاب العلامة المعلمي «التنكيل», فقال له الطالب: وهل هذا يصح؟ أن تنقل عن الكوثري من كتاب خصمه ولا ترجع إليه مباشرةً, وهو في متناول يدك؟ فسكت الأستاذ!

فلينظر القارئ الكريم مراحل هذا التطور: الكوثري يقول: روى أنس في عهد هرمه، فزعم عليه المعلمي مفسِّراً لقوله: اختلَّ ضبطه, فنقل الأستاذ الجامعي عن المعلّمي: خرف أنس!! ولو تصرَّف هذا التصرف الكوثريُّ, أو أحد طلاب مدرسته ـ وبرأهم الله من ذلك ـ لكُتبت المقالات في كشف عُواره, وفي تضليله والبراءة منه, ولأُدرج في قائمة: محرِّفي النصوص.

وخلاصة هذا المطلب: وضوح ما بين الرجلين من دقة وإنصاف.

* * *

الخلاصة

وبعد: فإن الذي أخلص إليه من حديثي كله:

1 ـ أن الكوثري إمامٌ محقق, جَبَلٌ نُفخ فيه العلم, متفنِّن في العلوم الثوابت للإسلام: من عقيدة وحديث رواية ودراية, وفقه, وأصول.

2 ـ غيورٌ على دين الله تعالى وشريعته.

3 ـ حريصٌ على بقاء استقرار الأحكام الشرعية عَقْديةٍ أو فقهية, على ما ورثه المسلمون عن علمائهم جيلاً بعد جيل.

4 ـ ينقضُّ انقضاض النَّسر على من يحاول المساس بهذا المعتقَد, ولا يداهن ولا يماري في ذلك.

5 ـ ولكل مقام عنده مقال, ولكل حادث حديث, فهو حكيم في وضع الأمور مواضعَها من قبول أو ردّ، وهذا ما يسميه خصومه خطأً: تناقضاً.

6 ـ ومنهجه في ذلك واضح: يترسَّم فيه خُطى الأئمة السابقين, رسمه في ذهنه ومشى عليه في كتابه الأول «التأنيب», وكَتَبه وأوضحَه في أول كتابه الثاني «الترحيب».

7 ـ وخلاصته: أنه يتطلَّب الأدلة القاطعة لثوابت الدين, ويرد ما يخالف القطعي منه ولو لأدنى شبهة, ويرضى بالظني منه في فروعه. وهذا ما عليه علماء الإسلام, وقد نقلت ـ من مواضع متفرقة ـ من كلامه ما يدل على ذلك.

8 ـ في أسلوبه شدَّة, عَذَره فيها محبّوه وعارفو الظرف الذي عاشه, ونَقَمه عليه شانئوه.

9 ـ والناقمون عليه: إما مخالفون في الخط والمنهج والمشرب الذي كان عليه الكوثري, كلياً, مثل: محمد حامد الفقي, وذويه.

وإما موافقون له في الخط والمنهج والمشرب كلياً, لكنهم متمذهبون لغير المذهب الحنفي, كالشيخ المعلّمي الشافعي, والشيخ محمد العربي التُّباني المالكي, فإنهم كتبوا ما كتبوا انتصاراً لمذهبهم الفقهي لا غير.

وممن عذره وهو على غير مذهبه الحنفي: الشيخ سلامة العزّامي الشافعي, فإنه لما اطلع على كتاب الكوثري «إحقاق الحق» وما فيه من قسوة على إمام الحرمين, وإثارة حكاية ما قيل عن أن الإمام الشافعي رضي الله عنه غيرُ قرشي صَلِيبة, قال الشيخ سلامة: الكوثري صاحبنا, الكوثري صاحبنا. ورحم الله تلك النفوس الصافية، والعقول النيِّرة البصيرة.

أما الاقتراح: وأختم حديثي به وبرجاء معه:

أرجو أن يكون لهذا المؤتمر الخيِّر, والمجتمع المبارك ثمرةٌ باقية خالدة إن شاء الله, يصل خيرها إلى كل محب للوصول إلى العلم المحقَّق من مورده الصافي, من خلال مجموعة صغيرة في حجمها, قليلةٍ أعدادُ مجلداتها, لكنها تُغني عن مكتبات ضخمة في عَدَد أسفارها, تسمى «موسوعة الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى» ويكون ذلك:

1 ـ بإعادة طباعة كتب الإمام الكوثري خاصة، والبحث عما لم يطبع منها.

2 ـ وبطباعة مقالاته بعد بحث جديد عن متمماتها.

3 ـ وبطباعة مقدماته , ويجدَّد البحث عن مقدمات لم تطبع، إن كان.

4 ـ ويكون ذلك تحت إشراف لجنة علمية متخصصة, ولها سابقة ممارسة للطباعة.

5 ـ ولا تتدخل اللجنة بالتعليق على شيء إلا عند الضرورة.

6 ـ وإذا تجمَّع شيء لديها يحتاج إلى تعليق فيعرض ذلك للدراسة: هل يلحق في أماكنه؟ أو يلحق في آخر الموسوعة؟ أو يلحق كلُّ شيء بآخر كتابه؟

7 ـ ويكون ذلك باللغة العربية والتركية، وغيرهما إن رأت اللجنة ذلك.

وتكلَّف لجنة بالبحث الجادّ عن مكتوبات ومنسوخات وخطوط الإمام الكوثري في دور المخطوطات: التركية والظاهرية والمصرية، وما عند أصحابه وتلامذته من رسائل بينهم, ولو كان الخطُّ إهداءً لهم على كتاب.

وممن يبحث عن مراسلات بينه وبين الكوثري من علماء الهند: مراسلاته مع مولانا العلامة الشيخ شبّير أحمد العثماني, والسيد أحمد رضا البجْنَوَري رحمهما الله تعالى، أما مراسلاته مع مولانا البنوري فجمعتُ.

8 ـ وتجعل للموسوعة فهارس علمية متنوعة, ومنها: فهرس بأسماء الرواة, والعلماء, والكتب التي عرض لها الإمام الكوثري بجرح أو تعديل، أو مدح أو تقويم.

9 ـ ويكون مع الموسوعة قرص مدمج للبحث الكلمي.

10ـ وتُلحق بالموسوعة هذه البحوث المقدَّمة إلى هذا المؤتمر الكريم, تامة كاملة.

11ـ وأن توجَّه دراسات حديثية وفقهية لتراثه.

12ـ وأن توجَّه عناية عدد من طلبة الدراسات العليا لتحقيق كتبه.

13- وأخيراً: أستميح العذر من السادة الموقّرين أعضاء هذا المؤتمر، بأن ألتمس من سعادتهم الدعوةَ إلى مؤتمر آخر كهذا المؤتمر باسم شيخ الإسلام مصطفى صبري رحمه الله تعالى، وجزاكم الله خيراً.

سائلاً الله عز وجل التوفيق لما يحبه ويرضاه من القول والعلم والعمل.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه في العلم والعمل, وسلّم تسليماً كثيراً, والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

المدينة المنورة 1428/10/2هـ

محمد محمد عوامة